وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستـر
فرع علوم التسيير
تخصص: مالية المؤسسات

جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي
- دراسة حالة مركب مجمع عبيدي قالمة-

من إعـداد الطـــلبة:
ولد أحمد حمزة
ورلالي محمد أمين

الأستاذ المشرف:
ذيب نورة

السنة الجامعية: 2012/2011

شكـــر

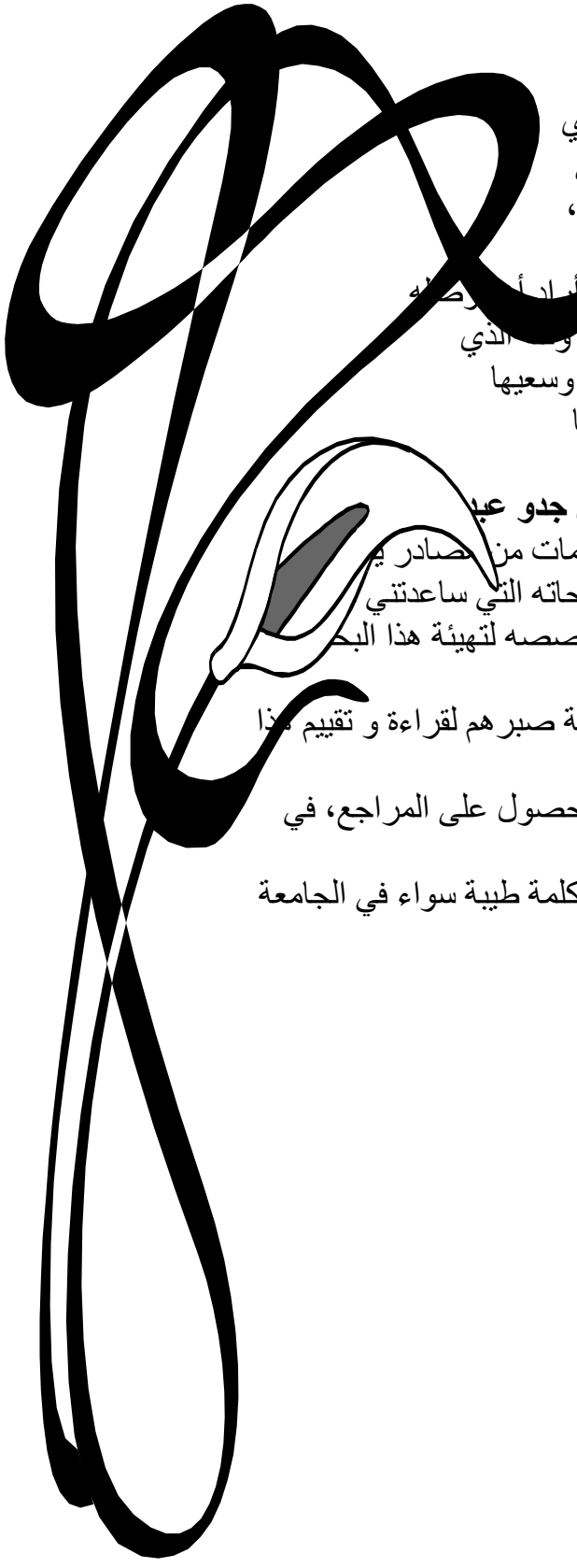

أشكر **الله العلي القدير** لتوفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع، و بعبارات ملؤها الامتنان و الشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص و خاص إلى **الأستاذة الدكتورة ذيب نورة** لقبولها الإشراف و تأطير بحثنا، و على كل المساعدة التي قدمتها لنا، و النصائح القيمة و المفيدة التي أرشدتنا بها، و بعد نظرها الدائم للأمور التي أبدأ بوصله لأفكارنا و نجسدها في بحثنا، كما أشكرها جزيل الشكر على وقتها الذي خصصته في تصحيح و تقييم و توجيه مضمون هذا العمل، وسعيها الدءوب في تسهيل و عدم عرقلة إتمامه، رغم كل انشغالاتها الكثيرة و مسؤولياتها الكبيرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الكبير إلى **الأستاذ بن جدو عبد** على المساعدة التي قدمها لنا في إمكانية الحصول على معلومات من مصادر يصعب الاتصال بها و الوصول إليها بسهولة، و أشكره على توضيحاته التي ساعدتني البرنامج التطبيقي المتعلق بالموضوع ، و على وقته الذي خصصه لتهيئة هذا البحث أحسن صورة.

و أوجه مسبقا ألف شكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على سعة صبرهم لقراءة و تقييم هذا البحث.

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لنا يد العون في الحصول على المراجع، في جامعة أم البواقي .

و إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة سواء في الجامعة أو في أي مكان آخر.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم:

أحمد ربي حمدا الشاكرين على نعمائك، وأن جعلتنا مسلمين، وجعلت العربية لغة القرآن والدين، وأسألك أن تصلي على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين وعلى من سلك سبيلاهم واهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى اللذين قال فيهما عز من قائل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغير" الإسراء-24-

ماذا عساني أقول في مقامي هذا سوى شكرا أمي شكرا حبيبتي شكرا يا مثال الطيبة والأخلاق، يا من تحت قدميها الجنان من فردوس ورضوان، تأبى روحي إلا وأن تتوسل للعالي القدير لأراك بين حور العين أمي الحبيبة "

إلى من ملك الشطر الآخر من قلبي إلى الذي يشقى لنسعد ويجوع لنشبع إلى من أنار دربي وعلمني الكفاح والصمود كنت وتظل نبراس حياتنا وعماد بيتنا أبي الغالي.

إلى حبائب قلبي إلى من هم أغلى من روحي وحياتي إخوتي:

إلى عائلتي الكبيرة:

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

حمزة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم:

أحمد ربي حمدا الشاكرين على نعمائك، وأن جعلتنا مسلمين، وجعلت العربية لغة القرآن والدين، وأسألك أن تصلي على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين وعلى من سلك سبيلاهم واهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى اللذين قال فيهما عز من قائل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغير" الإسراء-24-

ماذا عساني أقول في مقامي هذا سوى شكرا أمي شكرا حبيبتي شكرا يا مثال الطيبة والأخلاق، يا من تحت قدميها الجنان من فردوس ورضوان، تأبى روحي إلا وأن تتوسل للعالي القدير لأراك بين حور العين أمي الحبيبة "

إلى من ملك الشطر الآخر من قلبي إلى الذي يشقى لنسعد ويجوع لنشبع إلى من أنار دربي وعلمني الكفاح والصمود كنت وتظل نبراس حياتنا وعماد بيتنا أبي الغالي.

إلى حبائب قلبي إلى من هم أغلى من روحي وحياتي إخوتي:

إلى عائلتي الكبيرة:

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

أمين

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم:

أحمد ربي حمدا الشاكرين على نعمائك، وأن جعلتنا مسلمين، وجعلت العربية لغة القرآن والدين، وأسألك أن تصلي على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه والتابعين وعلى من سلك سبيلاهم واهتدى بهداهم إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى اللذين قال فيهما عز من قائل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغير" الإسراء-24-

ماذا عساني أقول في مقامي هذا سوى شكرا أمي شكرا حبيبتي شكرا يا مثال الطيبة والأخلاق، يا من تحت قدميها الجنان من فردوس ورضوان، تأبى روحي إلا وأن تتوسل للعالي القدير لأراك بين حور العين أمي الحبيبة "**سعاد**".

إلى من ملك الشطر الآخر من قلبي إلى الذي يشقى لنسعد ويجوع لنشبع إلى من أنار دربي وعلمني الكفاح والصمود كنت وتظل نبراس حياتنا وعماد بيتنا أبي الغالي "**رمضان**".

إلى من محياهم يبهج قلبي ويثلج صدري إلى بركة العائلة ككل جداي " **إبراهيم، تونس**".

إلى حبائب قلبي إلى من هم أغلى من روحي وحياتي إخوتي: زهرة، خير الدين وهدولة.

إلى عائلتي الكبيرة:

عمتي جميلة وزوجها "أمي الثانية".

إلى عمتي مسعودة وزوجها وعصافيرهم ضياء الدين، نور الهدى.

إلى عمتي فردية وزوجها وفراشاتها بثينة، دعاء (دلولة)، حوبة (رحاب).

إلى عمتي حبيبة وزوجة عمي –فتيحة- أختي الكبرى.

وإلى أعمامي وأخوالي بصفة عامة.

إلى عشرة العمر خالتي حضرية وبناتها وإلى خالتي النخلة وبناتها وأتمنى لهم دوام الصحة والعافية والخير.

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى فقيد الروح وعذاب القلب إلى دمعة سالت ولم تجف إلى إبني زكريا وإن لم أكن أمه البيولوجية، أقول له في هذا المقام لطالما كنت روحا تسكن روحي، كنت قرة عيني كنت ولازلت بهجة قلبي وإن لساني عاجزا فالواجب قولها: رحمك الله وجعلك عصفور الجنان وجمعني بك عند أنهار الكوثر يا صغيري.

إلى رفيقة الدرب وخليلة حياتي –صارة- فعلا كنا روحا تسكن جسدين ولا يسع مقامي هذا سوى أن أقول لك شكرا على السنوات الملاح وكل الذكريات من دمعة وابتسامة، كل شهر كل يوم يعجز لساني عن أمنياتي لك وألخصها بتمنياتي لك بالسعادة والخير.

ولا أنسى بالذكر: مريم، سميرة، خولة، نجوى، سهام، مريم، وربى.

فأنيسة وإلى غالية، وهيبة (مجاز عمار)، مريم غمرياني (ألمازة)، فاطمة (شبيطة مختار).

وإلى كل رفيقات المذكرة وكل دفع الأدب تخصص لغة 2012 وإلى كل من أحبني وأحببته في مشواري الجامعية خاصة والدراسي عامة.

إلى المدرسة الابتدائية –محمد عبدي- وإلى الأستاذ حمدي حمادة صاحب القلب الكبير معنا خلال تربصنا عنده.

وإلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

وردة

الفهـــــــرس

قائمة الأشكال
قائمة الجداول
قائمة الملاحق
المقدمة

الفصل الأول: تطور المحاسبة المالية في الجزائر

تمهيد
I-1- الإطار النظري للمحاسبة المالية في الجزائر
I -1-1-تعريف المحاسبة المالية وأهدافها
I -1-1-1-المحاسبة المالية
I -1-1-2-أهداف المحاسبة المالية
I -1-2-العوامل المؤثرة على تطور المحاسبة المالية
I -1-3-المحاسبة المالية في الجزائر
I -1-3-1-المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر
I -1-3-2- أسباب التحول إلى المحاسبة المالية في الجزائر
I -2-تنظيم العمل المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي
I -2-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي
I -2-2- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
I -2-2-1- مجال التطبيق
I -2-2-2- المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية
I -2-2-3- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء
I -2-3-تنظيم المحاسبة
I -3-أسباب توجه إلي النظام المحاسبي المالي و امتيازات تطبيقه
I -3-1- دوافع توجه الجزائر إلي النظام المحاسبي المالي
I -3-2- امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي
I -3-3- أهداف النظام المحاسبي المالي
I -4- الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي
I -4-1-الميزانية
I -4-2- جدول حسابات النتائج
I -4-3- جدول سيولة الخزينة
I -4-4- جدول تغيرات الأموال الخاصة
I -4-5- الملحق الكشوف المالية
خلاصة

الفصل الثاني: جدول سيولة الخزينة

تمهيد
II -1- نشأة وتعريف جدول سيولة الخزينة
II -1-1- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور جدول سيولة الخزينة
II -1-2- مفهوم جدول سيولة الخزينة
II -1-3- مكونات جدول سيولة الخزينة
II -2- عرض جدول سيولة الخزينة والاعتبارات التي يجب مراعاته عنه إعداده
II -2-1- عرض جدول سيولة الخزينة
II -2-1-1- جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة
II -2-1-2- جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة
II -2-2- إعداد جدول سيولة الخزينة
II -2-3- الاعتبارات التي يجب مراعاته عند إعداد جدول سيولة الخزينة

II -3- بعض المشكلات المتعلقة بجدول سيولة الخزينة
II -3-1- سيولة الخزينة بالعملة الأجنبية و سيولة غير العادية
II -3-1-1-سيولة الخزينة بالعملة الأجنبية
II -3-1-2- البنود غير عادية
II -3-2- الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل
II -3-2-1- الفوائد وتوزيعات الأرباح
II -3-2-2- الضرائب على الدخل
II -3-3- المعاملات غير نقدية
II -4- أغراض جدول سيولة الخزينة والنسب المستخلصة من بياناتها
II -4-1- أغراض جدول سيولة الخزينة
II -4-2- النسب المستخدمة في تحليل سيولة الخزينة
II -4-2-1- نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية
II -4-2-2- مؤشر الخزينة التشغيلية
II-4-2-3- العائد على موجودات من سيولة الخزينة التشغيلية
II -4-2-4-العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية
II -4-2-5- نسبة تغطية فوائد الديون
II -4-2-6- نسبة تغطية التوزيعات
II -4-3-أهم الانتقادات الموجهة جدول سيولة الخزينة
خلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة مجمع عبيدي:

تمهيد.....
III-1 ماهية المجمع
III -1-1-تعريف المجمع وبطاقتها الفنية
III -1-2-نشأة وتطور المجمع
III -1-3-أهداف المؤسسة وغاياتها
III -1-3-1-غاياتها
III- 1-3-2- أهدافها
III -2-3-الهيكل التنظيمي للشركة
III -2- استخدام نسب
III -2-1-النسب المستخرجة من النشاط التشغيلي
III -2-1-1-نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية
III -2-1-2-مؤشر الخزينة التشغيلية
III -2-1-3-العائد على الموجودات من سيولة الخزينة التشغيلية
III -2-1-4-العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية
III -2-1-5-نسبة تغطية فوائد الديون
الخلاصة
الخاتمة
قائمة المراجع
الملاحق

قـائمـة الأشكـال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم: 1	مكونات جدول سيولة الخزينة	29
شكل:رقم:2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	50

قـائمة الجـداول:

رقم الجدول	رقم الجدول	الصفحة
جدول رقم: 1	نوع سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة المؤسسة 2010	52
جدول رقم: 2	نوع سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة المؤسسة 2011	53

قـائمـة الملاحـق:

رقم الملحق	الملحق
01	الميزانية(الأصول)
02	الميزانية(الخصوم)
03	حسابات النتائج(حسب الوظيفة)
04	حسابات النتائج(حسب الطبيعة)
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)
06	جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة)
07	جدول تغير الأموال الخاصة
08	نماذج جداول يمكن إيرادها في الملحق

قـائمـة الاختصـارات:

AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
FASB	(Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standard
IASB	International Accounting Standards Board
IFAC	International Federation of Accountants
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
SCF	System camptable Financier

المقدمة

إن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمنشأة، وقياس كفاءتها، وعن التغير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ونتيجة لترابط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات الدول الأخرى، من خلال فتح المجال أمام الرأس المال الأجنبي، وخوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية كان لابد من مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية، فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط، ويعكس تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والإنتاج، وعليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة، تتعلق بالتفتح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وفتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص وتشجيع المنافسة، هذه الإصلاحات هدفها توفير للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب فضاء اقتصادي جديد، يتسم بالأمان والشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيين يرون أن المخطط الوطني المحاسبي الساري العمل به منذ 1976 م أصبح محدودا وله نقائص، ويرجع ذلك لكون الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى ظهور عمليات وأحداث جديدة بقيت بدون حلول،وعليه فان التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلبي هذه المتطلبات، لهذه الأسباب وافق المجلس الوطني للمحاسبة على إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، يأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمبادئ والقواعد والحلول المقبولة من طرف المعايير المحاسبية الدولية، مع احترام الخصوصيات الوطنية،هذا الجهد تولد عنه النظام المحاسبي المالي الذي صدر وفقا للقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 م، ليليها المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 م، والمتضمن تطبيق القانون رقم 07-11، وأخيرا القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في العدد 19 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 25 مارس 2009 م.

والجزائر كغيرها من دول العالم تريد تكييف محاسبتها باعتماد معايير المحاسبة الدولية، والانضمام للركب العالمي، الأمر الذي جعل الجهات الرسمية والمهنية من خبراء محاسبيين ومحافظي حسابات والمؤسسات بمختلف أنواعها تشارك بفعالية في هذه الأعمال من خلال الملتقيات المكثفة تحضيرا لتطبيق هذه المعايير مستقبلا في ظروف جيدة.

في ظل سياسة الإصلاح التي تقوم بها الجزائر على النظام المحاسبي حيث عملت على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية. من بين أهم هذه المعايير التي حظيت باهتمام الباحثين المعيار الدولي رقم 07 الخاص بجدول سيولة الخزينة.

وعلى ضوء ذلك يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما الخصائص التي جاء بها معيار جدول سيولة الخزينة في الجزائر وكيف يتم تجسيده في النظام المحاسبي المالي ؟

لتسهيل الإجابة على التساؤل أعلاه سوف نقسم التساؤل إلى أسئلة أو إشكاليات فرعية:

- ما هي تطورات المحاسبة المالية في الجزائر ؟

- كيف يتم عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

- فيما تكمن أهمية جدول سيولة الخزينة بالنسبة لباقي الكشوف المالية ؟

- كيف يتم العمل بجدول سيولة الخزينة في النظام المحاسبي المالي ؟

وللإجابة على الإشكاليات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- انفتاح الجزائر علي اقتصاد السوق أدى إلي تبني النظام المحاسبي المالي .
- جدول سيولة الخزينة هو جدول مكمل لباقي الكشوف الأخرى ولا يمكن الاستغناء عليه.
- يمكن تجسيد جدول سيولة الخزينة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهداف الدراسة :

سوف نحاول من وراء دراستنا هذه إلى التعريف بالمحاسبة المالية وتطور هذا النوع من المحاسبة في الجزائر، بالإضافة إلي تناول النظام المحاسبي المالي الذي الدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2010 والذي يتلاءم مع المعايير المحاسبة الدولية ، وسوف نختار كمحور للدراسة المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول سيولة الخزينة.

المنهج المتبع:

بما أن دراستنا دراسة في مجال العلوم المحاسبية نختار المنهج الاستقرائي مقسما بين منهجين وصفي وتحليلي.

المنهج الوصفي في المحاسبة المالية والنظام المحاسبي المالي.

المنهج التحليلي في دراسة الجانب التطبيقي حيث تقوم بتطبيق معيار جدول سيولة الخزينة على المؤسسة .

ولقد قسمنا بحثنا إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: مدخل نظري للمحاسبة المالية وفيه نتعرض لتطور هذه المحاسبة في الجزائر، إضافة إلي تطرق لنظام المحاسبي المالي وعرض الكشوف المالية وفق هذا النظام.

الفصل الثاني: جدول سيولة الخزينة وفيه نتعرض لنشأة هذا الجدول وكيفية تطبيقه والصعوبات المتعلقة به.

الفصل الثالث: تطبيق جدول سيولة الخزينة وهنا نقدم المؤسسة محل الدراسة ثم عرض للمعطيات المالية ثم تقديم جدول سيولة الخزينة وتحليل النسب المستخلصة منها.

الفصـل الأول: تطـور المحاسبـة الماليـة في الجـزائـر

تمهيد:

لقد ورثت الجزائر إبان الاستقلال نظام محاسبي للتسيير ونظرا للتطورات التي عايشتها الجزائر والدخول في النظام الاشتراكي في فترة السبعينيات أدي ذلك إلي خلق نظام محاسبي أطلق عليه بالمخطط المحاسبي الوطني ، ونتيجة للعولمة ورغبة الجزائر في دخول منظمة التجارة العالمية كان واجب عليها إعادة النظر في نظامها المحاسبي وتطويره ، حيث أصبح عائق للتوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر ، لما يحمله من نقائص وعيوب ، كل ذلك أدي إلي خلق نظام مالي محاسبي يساير ويواكب التغيرات الاقتصادية السائدة داخل الوطن وخارجه ، يحمل في طياته مجموعة من المبادئ والمفاهيم المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية التي تكون مغايرة أو جديدة مقارنة لنظرتها الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني . من بين هذه المبادئ مبدأ تغلب الواقع العلمي علي الظاهر القانوني .

وسوف يكون لتلك المبادئ والمفاهيم آثارا غلي البيانات المالية للمؤسسات الاقتصادية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المحيط المحاسبي الجزائري .

و لذلك سنتطرق أولا إلي المحاسبة المالية ثم نقوم بتقديم عام للنظام المحاسبي المالي بشكل شامل ثم نتعرض إلي أثره علي مكونات البيانات المالية وأخيرا إلي عرض الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

I-1- الإطار النظري للمحاسبة المالية في الجزائر:

يقصد بالمحاسبة لغة التعامل ولغة شؤون الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والمالية، كما أنها تعتبر لغة الأعمال، فهي معنية بتسجيل العلاقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية بلغة الأرقام. لذا لا بد لكل مؤسسة أن تستخدم المعلومات المحاسبية في إدارة أعمالها وأساسا لاتخاذ قراراتها والتعرف على نتائج أعمالها وكذلك التعرف على أوجه الاستثمار ومصادر الأموال لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي إيجاد السجل المنظم للأنشطة الاقتصادية اليومية معبرا عنها بالوحدات النقدية.

I -1-1-تعريف المحاسبة المالية وأهدافها:

I -1-1-1-المحاسبة المالية:

بداية نبدأ بتعريف المحاسبة المالية والتي هي عبارة عن العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها وعرضها بما يسمح بتوفير البيانات لمتخذي القرار، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها حول نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات[1].

كما تعرف على أنها أحد فروع المحاسبة الذي يعنى بتوثيق ومعالجة البيانات المالية وإيصالها للمستفيدين منها في شكل تقارير مالية تعد وفقا لمعايير متفق عليها لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

إن المحاسبة المالية عبارة عن مجموعة محددة من الفروض المنطقية والمبادئ العملية، التي تستخدم في قياس الأحداث الاقتصادية وإعداد القوائم المالية الخاصة بوحدة اقتصادية معينة، وإيصالها إلى المستخدمين المختلفين. ويقصد بالمستخدمين المختلفين الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية وهذه الجهات قد تكون داخلية تتمثل في الإدارة أو كون خارجية تتمثل في المستثمرين والدائنين.....وغيرها[2].

ولقد تطور تعريف المحاسبة المالية بتطور الفكر المحاسبي، فقد صدر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين في سنة1941 التعريف التالي" المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث[3]" ، وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على الجانب الإجرائي للمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية ثم تقديم ملخصات على شكل نتائج، فهذا التعريف وصف العملية المحاسبية أي ركز على جانب الشكل.

إذن، تعريف المحاسبة المالية لم يعد مقتصرا على الجانب الشكلي للممارسة أو ما يجب أن يقوم به المحاسب، بل تعداه إلى أهداف أسمى وهي توصيل المعلومات الاقتصادية من أجل تحليلها من طرف المستخدمين لهذه المعلومات وأخذ القرارات اللازمة. وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي مرحلة المحاسبة نظام للمعلومات[4].

أما في الجزائر فقد عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون07/11 الصادر بتاريخ25 نوفمبر 2007 في المادة 03 منه، على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجا عته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[5].

ومن خلال ما تم عرضه من تعار يف، يمكن استخلاص تعريف للمحاسبة المالية على أنها أحد فروع المحاسبة الذي يقوم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية المالية الخاصة بمؤسسة ما، ومن ثم تقديم وتوصيل معلومات عن نتائج أعمال تلك المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة زمنية معينة إلى الأطراف المهتمة والذين تتأثر قراراتهم بتلك النتائج.

1- خطوة خطوة: المحاسبة المالية من الألف إلى الياء، موقع منتدى المحاسبين العرب، متاح على الرابط http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=116 تم التحميل بتاريخ 2011/08/18.

2- المحاسبة المالية، متاح على الرابط lmd-batna.hooxs.com تم التحميل بتاريخ 2011/08/26.

3 -رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاها، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2000 ، ص31.

4- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 06.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م، المادة 03، ص3.

I -1-1-2-أهداف المحاسبة المالية:

وتتحدد أهداف المحاسبة المالية المتمثلة في توفير المعلومات المحاسبية لمختلف فئات المستخدمين وذلك بتقديم تقارير مالية تحقق هذا الغرض وتمكن متخذي القرارات من[1]:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بناء على معلومات قابلة للفهم لذوي الخبرات البسيطة؛
- تحديد وقياس درجة السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة والالتزامات المترتبة على هذه الموارد من حقوق الملكية والتزامات أخرى والتغيرات التي تحدث عليها؛

وتتركز الأهداف الأساسية في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين بخصوص كلا من اتخاذ القرارات ومعرفة متحصلاتهم النقدية من الاستثمارات والقروض، وكذلك في تقدير سيولة الخزينة التي تمكنهم من الحصول على عوائدهم.

إن تنفيذ ما سبق يقوم على أن المحاسبة المالية تقدم المعلومات المطلوب توافرها عن طريق قوائم مالية تخدم الفئات المختلفة من المستخدمين وتسمى قوائم ذات غرض عام. وتفترض المحاسبة وجود حد أدنى من المعرفة لدى هؤلاء المستخدمين يمكنهم من الاستفادة من تلك القوائم.
ويمكن تقسيم أهداف المحاسبة المالية إلى أهداف ترتبط بالجانب التطبيقي وأهداف ترتبط بالجانب النظري.

أ- الأهداف المرتبطة بالجانب التطبيقي: وتتمثل في:

1- توفير سجل كامل لجميع العمليات المالية للمؤسسة سواء تعلقت بالمصرفات والإيرادات أو بالمدينين.....الخ.
2- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة.
3- تحديد المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

ب- الأهداف الأساسية للجانب النظري العلمي: وهي عبارة عن:

1.إعداد التقارير الدورية اللازمة للمستويات الإدارية المختلفة التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.
2.تقدم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجين مثل الموردين والمقرضين.
3.توفير البيانات والمعلومات التي تخدم الجهات الحكومية في الأغراض الضريبية وفي مجالات إعداد الخطط العامة على مستوى الدولة.
4.تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع وبالالتزامات المترتبة عليه نتيجة حصوله على تلك الموارد.

I -1-2-العوامل المؤثرة على تطور المحاسبة المالية:

لقد تناولت بالدراسة العديد من الاتحادات والمنظمات المهنية للمحاسبة تطور المحاسبة المالية، وقد صدرت عن هذه الاتحادات والمنظمات العديد من الدراسات والأبحاث، التي شكلت بمجملها تاريخ الإطار النظري وتطوره، ومن هذه المنظمات معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والجمعية الأمريكية للمحاسبة. ومن أهم هذه المنظمات هيئة معايير

1- عبد الرزاق الشحادة، إبراهيم فتوح، المحاسبة المتوسطة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2008، ص33.

المحاسبة (FASB)، فقد أسست في عام 1973 وأخذت على عاتقها وضع معايير للعمل المحاسبي المتعلق بإثبات الأحداث الاقتصادية محاسبيا ومعالجتها ثم إعداد التقارير المالية. وقد أصدرت (FASB) ستة بيانات حول مفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمؤسسات الأعمال.

ونجد أن المحاسبة المالية تأثرت منذ نشوئها وحتى الآن بمجموعة عوامل أثرت على تطورها وتركيبها، وهي عوامل وظروف ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وقانونية، وقد اتسمت هذه العوامل والمؤثرات بالتغير من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر. ومن بين هذه العوامل نذكر[1]:

- المستوى التعليمي والتقني للبلد: يلعب مستوى التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع دورا مؤثرا على النظام المالي والمحاسبي لمؤسسات ذلك البلد، حيث تقوم علاقة طردية بين المستوى التعليمي والتأهيل والتدريب المهني والفني وبين مستوى تطور وتطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية في المؤسسات. إضافة إلى ذلك فإن وجود متخصصين في مجالات المحاسبة الأخرى يرتقي بالعمل المحاسبي ويجعله يلعب دورا هاما في إدارة المؤسسات والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، وذلك عن طريق وضع الموازنات التقديرية كأداة للرقابة، وتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية والتحليل المالي؛
- طبيعة العادات والعلاقات الاجتماعية: إن للعادات والعلاقات الاجتماعية آثارا على شكل ونوع النظم المحاسبية السائدة في مجتمع ما، ذلك راجع لـ:
- مستوى الحيطة والحذر الذي يتصف به أفراد المجتمع.
- مستوى السرية بين أفراد المجتمع.
- شعور المجتمع تجاه مهنة المحاسبة.
- عوامل قانونية وسياسية.
- عوامل اقتصادية.

I -1-3-1-المحاسبة المالية في الجزائر:

إن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أوجبت ضرورة إعادة النظر في النظام المحاسبي المطبق في الجزائر، ليتماشى واحتياجات هذه المؤسسات والظروف الدولية، حيث أصبحت الجزائر اليوم تشرف على تطبيق ما يسمى بالمحاسبة المالية.

I -1-3-1-1-المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر:

بناء على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال، أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار الفرنسي الذي لم يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة، لهذا قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة تمثلت في إعداد مخطط محاسبي جديد، سمي هذا الأخير بالمخطط المحاسبي الوطني، وهو يتضمن إدراج مقاييس تسييرية من نوع جديد، تمكن من التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية والرقابة على ذلك.

1 - عبد الرزاق الشحادة، إبراهيم فتوح، مرجع سابق ، ص:16-17 .

فالمخطط المحاسبي الوطني يعالج بصفة إجمالية كل من النطاق المفاهيمي العام لهذا المخطط، أهداف المحاسبة، مستعملي المعلومة المحاسبية والمؤسسات التي تخضع لهذا المخطط. إذن نجد أن مفهوم المحاسبة المالية لم يتبلور بعد لدى الجزائر خلال مرحلة تطبيق هذا المخطط على الرغم من شيوع هذا النوع من المحاسبة لدى بعض بلدان العالم.

ولقد عرف المخطط المحاسبي الجزائري 4 إضافات فقط منذ سنة1975 إلى غاية 1995، ولم تكن إضافات جوهرية وتحسن من مستوى استخدام المخطط، فمنذ التسعينات تغيرت الظروف الاقتصادية مع وقوع الجزائر في فخ المديونية والتضخم وما نتج عنه من إعادة الجدولة، الشئ الذي أدى إلى خضوعها للضغوط الدولية، كما أن الظروف الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا، كل ذلك أدى إلى التفكير في إجراء إصلاحات جذرية على الاقتصاد منها إنشاء بورصة وإخضاع المؤسسات إلى اقتصاد السوق. إلا أننا نجد أن النظام المحاسبي الوطني لم يكن يتلائم مع هذه الإصلاحات وخاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، لهذا نجد أن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية تستدعي الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى تبني النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على المعايير الدولية.

وخلال بداية العشرية الأخيرة وبالتحديد في سنة 2001، بدأ الإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية المتعلقة بالأدوات المعتمدة في الحسابات المالية للمؤسسات التي توفر المعطيات اللازمة للتحليل، فالنظام القديم لا يركز على عدة اعتبارات منها الفاعلون الاقتصاديون الجدد الذين دخلوا مع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، وهو ما يعيق التحليل الدقيق والشفاف للحسابات المالية.

وتسعى الجزائر لاعتماد نظام محاسبة جديد يدعى النظام المالي المحاسبي، حيث يواكب هذا النظام المقاييس الدولية ويمكن الأنظمة المالية والبنكية الجزائرية من مواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي. حيث أن مقاييس المحاسبة الجديدة يتعين أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدولية وشروط المستثمرين الأجانب وكذلك الأسواق المالية العالمية والبنوك الدولية، فضلا عن تكيفها على الصعيد المحلي مع الشركاء الاقتصاديين. وبذلك فإن النظام الجديد للمحاسبة سيوحد لغة هذه الأخيرة بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق[1].

I -1-3-2-أسباب التحول إلى المحاسبة المالية في الجزائر:

- لعل من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوجه بنظامها المحاسبي نحو مفهوم المحاسبة المالية تلك النقائص التي تخللها المخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد أن طريقة تقديم المخطط القديم كانت تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار ألمفاهيمي والمصطلحات المستعملة. كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح، ولم يتم إعطاء تعار يف واضحة لبعض المفاهيم مثل: الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف[2].
- كما نجد أن من بين الأسباب أيضا، النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني، وهي تتعلق بالإطار المحاسبي وتصنيف الحسابات، الوثائق الشاملة، قواعد التقييم، التعاريف وقواعد سير الحسابات ومعالجة بعض العمليات، ولم يتم أيضا ذكر بعض الحسابات مثل: رأس

1 - سالمي محمد الدينوري ، مرجع سابق ، ص:22.

2 - Rezzag Labza Imad, Nécessité d'adapter le plan comptable national aux nouvelles exigences comptables international, mémoire de magistère, ESC, 2004, p.67.

المال المسدد ورأس المال غير المسدد، علاوات تحويل سندات الاستحقاق إلى أسهم، القرض الايجاري وغيرها من حسابات ظهرت نتيجة التطور الاقتصادي.

- كل هذه النقائص الموجودة في النظام المحاسبي القديم، والتغيرات الاقتصادية التي حدثت على المستوى الوطني والعالمي، وغيرها من العوامل جعلت من المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى ومتطلبات الحياة الاقتصادية العصرية، مما استوجب على الجزائر التفكير في إعداد نظام محاسبي جديد سيعزز مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية بعد الانتهاء من عمليات تكييف الأنظمة المعمول بها مع الأنظمة العالمية وتوحيد لغة المحاسبة حسب المعايير الدولية.

I -2-تنظيم العمل المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي:

لقد النظام المحاسبي بعد إعداد مشروع جاء كمسودة لنظام المحاسبي المالي الجديد حدث وفقا معايير المحاسبية الدولية يكون عوضا عن مخطط المحاسبي الوطني الصادر في 1975، وكانت هناك العديد من المشروعات مثل مشروع 2004و مشروع 2006 ومشروع 2007 ومشروع 2008 ، هذه المشاريع اقترحت نظام محاسبي مالي جديد للمؤسسات قررا تطبيقه في 01 جانفي 2009 بموجب القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م والذي بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 20 جمادي الأول 1429 هـ الموافق ل26 ماي 2008 م ، ولكن تطبيق النظام المحاسبي المالي اجل إلي 01 جانفي 2010

بموجب المؤرخ في 21 رجب 1429 هـ الموافق ل 24 جويلية 2008 ضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2008 وبذالك فان النظام المالي دخل حيز التنفيذ في التاريخ المحدد سلفا .

I -2-1-مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في نص المادة رقم (03) النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية و يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها،وتسجيلها و عرض المكشوف و تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1].

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية يساعد علي :

- تطوير المعايير المحاسبية.
- تطوير وإعداد مدونة الحسابات تسمح بإعداد وتحضير الكشوف المالية علي أساس مبادئ محاسبية معترف بها[2].

I -2-2-الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي :

1 - قانون رقم 07-11 ، مرجع سابق، المادة 03 ، ص3.

2 – مفيد عبد اللاوي ، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (المحاسبية المالية ، الإطار التصويري) ، الطبعة الأولى ، مزوار للطباعة و النشر و التوزيع الوادي ، الجزائر، 2008 ، ص 54.

يعرف المفاهيم التي تشكل أساسا لإعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقييد بها والخصوصيات النوعية للمعلومات المالية.

إن الإطار التصويري المفاهيمى شكل مرجعا لإعداد المدونة المحاسبية و لتفسير بعض العمليات أو الأحداث غير المعبر عنها صراحة بموجب المعيار المحدد لطبيعتها للحدث الاقتصادي.

ويهدف الإطار التصويري ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي إلي :

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشوف المالية (القوائم المالية).
- تفسير للمستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفقا المعايير المحاسبية.
- إبداء رأي حول مدي مطابقة الكشوف المالية مع المعايير. [1]

الإطار التصويري يعرف ويحدد [2]:

- مجال التطبيق .
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

I -2-2-1-مجال التطبيق:

تسري أحكام تطبيق النظام المحاسبي المالي إلزاميا علي الكيانات المحددة ضمن القانون رقم 11-07 كالأتي :

- كل شخص طبيعي آو معنوي بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية و غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية علي عمليات متكررة [3].

يستثني من تطبيق النظام المحاسبي المالي كل من:

- الأشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .
- الكيانات الصغيرة التي لا يتعدي رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين وتكتفي فقط بمسك محاسبة مالية مبسطة تدعي محاسبة الخزينة تعدد كسوف مالية تتضمن وتحدد:
- وضعية المؤسسة خلال نهاية السنة المالية .
- تحديد حساب النتائج.
- جدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.

I -2-2-2-المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد27 ، الصادر في 22جمادي الأول 1429هـ، الموافق ل28ماي 2008، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 20 جمادي الأول 1429هـ ، الموافق ل 26 ماي 2008 ، المادة 03 ، ص:11.

2- مفيد عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص:56 .

3- قانون رقم 07-11 ، مرجع سابق ، المادة 4-5 ، ص: 03.

يتعين علي محاسبة كل مؤسسة مراعاة جملة من المقاييس المحاسبية من مصطلحات ومبادئ وتوجيهية وتطبيق للاتفاقيات، والاستناد علي تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها بطريقة تسمح بإجراء مقارنات دورية وتقييم تطور الكيان بهدف الاستمرارية في السوق.

ا - **فرضيات ضمنية لتحضير القوائم المالية:** تتمثل أهم الفرضيات لتحضير القوائم المالية في :

- الاستمرارية في النشاط : يتم إعداد الكشوف المالية بافتراض إن المنشاة سوف تستمر في أداء نشاطها ، وليس لديها النية في الوقت الراهن إلي حدوث عملية تصفية أو توقف عن النشاط أو تقليص عملياتها بشكل هام و ملحوظ ولكن إن حدثت هذه الحالات الاستثنائية فان المنشاة تصرح بذلك في تقاريرها المالية عند إعدادها لقوائمها المالية [1].
- محاسبة الالتزام (أساس الاستحقاق) : يتم الاعتراف بالمعاملات المالية عند حدوثها و المعالجة المحاسبية للعمليات والأحداث تكون لمجرد الإبرام والاتفاق وليس علي أساس الانتظار أو استلام سيولة الخزينة من الاتفاق [2].

ب – **المبادئ المحاسبية الأساسية:** لقد تبني النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المحاسبية و التي حددها ب 12 مبدآ و هي:

- مبدآ الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كيان منفصل ومستقل عن مالكها بمعني أنها تتمتع بالشخصية المعنوية وتأخذ في فقط الكشوف المالية في المعاملات المؤسسة ككيان دون معاملات مالكها.
- مبدآ الوحدة النقدية: تدرج في حسابات المعاملات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا (الدينار الجزائري) مع اظافة المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي في الملاحق .
- مبدآ الأهمية النسبية : يفترض هذا المبدأ أن المؤسسة تقييد المعاملات ذات الأهمية والتي غيابها يؤثر بشكل هام علي المركز المالي للمؤسسة ككل.
- مبدأ الصورة العادلة: تعطي القوائم المالية صورة عادلة و حقيقية عن وضعية المؤسسة المالية تعبر عن الأهمية النسبية والواقع للأحداث المسجلة.
- مبدأ استقلالية الدورات: كل دورة محاسبية نتيجتها مستقلة عن الدورة الأخرى، بمعنى إن المعاملات يتم إسقاطها فقط على الدورة المعنية بها.
- مبدأ السنوية (الدورة المحاسبية): تبدأ الدورة المحاسبية في 01 جانفي و تنتهي في 31 ديسمبر من نفس السنة ، لكن قد تخالف ذلك في حالات استثنائية .
- مبدأ ديمومة الطرق : يعتمد هذا المبدأ علي الأخذ بنفس الطرق المحاسبية خلال الفترات المحاسبية ، ولكن إن حدث تغيير فالمؤسسة عليها التصريح بذلك.
- مبدأ التكلفة التاريخية: تقيد المعاملات والأحداث الاقتصادية بتكلفة الحصول عليها ، و لكن هناك بعض المعاملات تقيد و تقييم بقيمتها الحقيقية مثل الأصول البيولوجية .
- مبدآ الارتباط بالميزانية الافتتاحية: تكون الميزانية الافتتاحية للدورة الحالية مطابقة لإقفال الميزانية في الدورة المالية السابقة [3].
- مبدأ تغليب الوضع الاقتصادي علي الشكل القانوني: تعرض المعاملات في الكشوف حسب طبيعتها وواقعها المالي والاقتصادي وليس حسب شكلها القانوني ، وبالإسقاط علي هذا المبدأ فان

---

1 - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1999 ، ص:262

2 - - شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2008 ، ص: 13

3 - مرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 9-18، مرجع سابق، ص:12-13.

القرض الايجاري يدخل ضمن عناصر الميزانية ، لكن سابقا كان هناك تناقض إذا كانت تعتبر عملية الإيجار من الناحية القانونية (عدم انتقال الملكية) أو عملية شراء أو بيع من الناحية الاقتصادية.

- مبدأ عدم المقاصة: عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين الإيرادات و التكاليف في جدول حسابات النتائج [1].

I -2-2-3-الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم عديدة وجديدة تتمثل في الآتي[2] :

- **الأصول:** هي كل الموارد التي تخضع إلي رقابة المؤسسة والتي يسيرها الكيان عن أحداث اقتصادية ماضية ، والمنتظر منها تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

الأصول التي يتم استئجارها لهدف ما تعتبر من عناصر الأصول ، أما بالنسبة للأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصيفه دائمة تعتبر من عناصر الأصول الغير الجارية وخلاف ذلك فهي أصول جارية .

- **الخصوم** : هي الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد وينتظر منها الحصول علي منافع اقتصادية ونجد هناك خصوم جارية وغير جارية ، إضافة إلي ذلك يمكن الملاحظة أن مؤونة الأخطار لا تعتبر عنصر من عناصر الخصوم .
- **الأموال الخاصة** : هي الفرق بين الأصول والخصوم الجارية و غير الجارية و علي أساس ذلك لا تعتبر المؤمنات القانونية و الاهتلاكات ضمن الخصوم .
- **الإيرادات** : عي ارتفاع المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم .
- **الأعباء** : هي عكس الإيرادات أي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل نقصان في الأصول أو زيادة الخصوم .
- **النتيجة الصافية** : هي فرق إجمالي الإيرادات و إجمالي الأعباء خلال نفس الدورة المحاسبية، وعليه لا تدخل ضمن النتيجة الصافية عناصر الأعباء و الإيرادات لدورات سابقة.

I -2-3-تنظيم المحاسبة:

ضمن قانون 07-11 نص الإطار التصوري للنظام المالي المحاسبي إلي تنظيم مهنة المحاسبة كما يلي[3]:

- يجب إن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام و المصداقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقبتها وعرضها وتبليغها.
- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية .
- القيام بعملة رقابة داخلية وخارجية، بالإضافة إلي عمليات جرد مستمرة لكل أصول و خصوم المؤسسة ، وهذا علي العاقل مرة في السنة وعلي أساس فحص مادي وإحصاء للأوراق الثبوتية.

---

1 - - قانون رقم 07-11، المادة 15، مرجع سابق، ص:04.

2 - شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص :31-33.

3- قانون رقم 07-11، المادة:10-24 ، مرجع سابق ، ص:4-5.

- الالتزام بمبدأ عدم المقاصة .
- تحرير الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج .
- تحديد مصدر و مضمون ومرجع كل تسجل محاسبي استنادا إلي وثائق ثبوتية تدعم مصداقية حفظ الأوراق .
- إلزامية مسك الدفاتر المحاسبية المحددة فيجب علي المؤسسة القيام بالإعداد دفتر اليومية و دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع مراعاة الكيانات الصغيرة.
- الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية علي الأقل مدة 10 سنوات .
- يرقم و يؤشر علي الدفاتر المحاسبية رئيس المحكمة .

I -3-أسباب توجه إلي النظام المحاسبي المالي و امتيازات تطبيقه :

لقد كان وراء انتهاج الجزائر للنظام المحاسبي المالي مجموعة من الأسباب و الدوافع التي أدت إلي تغير المخطط الوطني المحاسبي واستبداله بالنظام المحاسبي المالي الجديد، حيث كان لتطبيق هذا الأخير مجموعة من الامتيازات نذكرها كما يلي :

I -3-1-دوافع توجه الجزائر إلي النظام المحاسبي المالي:

إن تغير النظام المحاسبي ضمن المخطط الوطني للمحاسبة و الذي دام حوالي 33 سنة كان لعدة أسباب نذكر منها [1]:

- تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالممارسات العالمية بصورة تكون معها مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة وواقعية مع الاقتصاد المعاصر .
- سهولة إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة المؤسسة ووضعيتها بصورة عادلة وصادقة .
- تقييم و إعداد القوائم المالية ضمن مبادئ وقواعد واضحة لتوجه التسجيل المحاسبي ، الأمر الذي يؤدي إلي تقليل المخاطر المحاسبية وتضمن سهولة مراقبة ومراجعة الحسابات .
- تلاشي نقائص وثغرات المخطط الوطني المحاسبي .
- تلبية احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية وجعل المعلومات المالية قابلة للمقارنة .

بالإضافة إلي ما سبق فان تغير طرق المعالجة المحاسبية يؤدي إلي التنوع المحاسبي بين الدوال مما ينجر عنه مشاكل عدة نذكر منها ما يلي [2]:

- يكمن المشكل الأول عند إعداد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية ، حيث إن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها ، و علي المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلي قوائم وتقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم .
- غياب مجال المقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلي عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلي المستعملين وبالتالي ضعف جودة ونوعية المعلومات .
- المشكل الثالث يكون بصفه خاصة في أسواق رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث تتوجه بعض المؤسسات إلي الأسواق الخارجية للاستثمار بالبورصات ، وهذا يتطلب إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفقا المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتم فيها الاستثمار ، وهذا

1- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، بجامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد السادس ، السداسي الأول ، 2009 ، ص:295-296.

2- ثناء القباني ، المحاسبة الدولية ، الدار الجامعة الإبراهيمية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص:150.

يعتبر في غالب الأحيان مكلف خاصة عند دخول أسواق و بورصات متطورة بسبب الاختلاف عدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول.

I -2-3-امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي :

يسوق هذا النظام المحاسبي المالي مجموعة من الامتيازات التي يمكن سردها في ما يلي[1]:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي.
- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات و المعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة.
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية.
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية.
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال .
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعدًا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها ، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيًا ماليًا يشارك في استرجاع الثقة.
- الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات. ى
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق العربية وحتى الدولية.
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات،مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

I -3-3-أهداف النظام المحاسبي المالي :

يهدف هذا النظام إلي جملة من الأهداف من بينها ما يلي[2] :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق معايير المحاسبية الدولية .
- الاستفادة من مزايا معايير المحاسبية الدولية خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية و المحاسبية والمعالجات المختلفة.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.

---

1 - -كتوش عاشور ، مرجع سابق ، ص:297.

2 - كتوش عاشور ، نفس مرجع ، ص:292-294.

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية .
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية .
- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- العمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات).
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو و مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة.
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجنائية بموضوعية ومصداقية.

I -4-الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

بنص القانون رقم 07-11 فان الكيانات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي ملزمة بموجبه بإعداد وتحضير كشوف مالية محددة تشمل علي (05) خمسة جداول والملاحظ إن التسميات القديمة والمتوارثة عن المخطط المحاسبي الوطني 1975 بقيت نفسها ضمن النظام المحاسبي المالي وتتمثل الكشوف (القوائم) المالية في [1] :

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).
- جدول تغير الأموال الخاصة(قائمة تغير التدفق المالي).
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويعطي معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج .
- تعد الكشوف المالية في مدة أقصاها (06) ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية [2].

1 - القانون رقم 07-11، مرجع سابق، المادة 25، ص:05.

2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قرار، العدد 19، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25مارس2009م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429الموافق ل26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص:22.

تحتوي الكشوف المالية علي عامودين احدهما يخص السنة المالية السابقة و الأخر يخص السنة المالية الحالية، وهذا كله لإجراء مقارنة بين معلومات السنتين حتى يمكن تقييم الأداء بصفة أدق، ولكن في بعض الحالات قد لا يمكننا تحديد معلومات السنة السابقة فتلجا المؤسسة إلي إجراء تعديلات توضحها في الملاحق لتحقيق إمكانية المقارنة[1] .

مدة السنة المالية العادية هي (12) اثنا عشر شهرا وتاريخ إقفال السنة المالية يكون في 31 ديسمبر من كل سنة، لكن قد تحدث حالات استثنائية تحول دون ذلك مثل حالات الإنشاء أو التوقف عن النشاط فتكون بذلك المدة المقررة اقل أو أكثر من مدة السنة العادية و تبعا لذلك يتغير تاريخ إقفال السنة المالية .

I -1-4-الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعطي الميزانية بيانات لكافة العمليات والإحداث المالية التي تقديم عليها المؤسسة، إذ توفر معلومات عن طبيعة و قيمة الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزاماتها تجاه دائنيها و حق الملاك علي صافي أصولها.

تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس [2]:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم الهيكل الموال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة في (وقت تحول الأصل إلي سيولة)والمرونة المالية (قدرة المؤسسة علي تعديل قيمة وتوقيت سيولة الخزينة) في المؤسسة.
- تبويب الميزانية إلي عناصر الأصول و الخصوم بصفة منفصلة ويبرز فرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية كما يلي [3]:

I -1-4-1-الأصول:تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و الموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية [4].(انظر الملحق رقم:01).

- تشمل الأصول علي التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الأهتلاكات، المساهمات ، الأصول المالية ، المخزونات ،أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول المماثلة الأخرى (أعباء مثبتة سلفا) ، خزينة الأموال الايجابية و معدلات خزينة الايجابية.

تجمع هذه البنود المتماثلة معا إلي مجاميع ذات ارتباط تقسم إلي أصول جارية و أصول غير جارية:

- **الأصول غير الجارية**:تمثل عناصر الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصورة دائمة و علي المدى الطويل مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية [5].وتقسم الأصول غير الجارية إلي:
  - تثبيتات المعنوية كشهرة المحل .
  - تثبيتات مادية مثل الأراضي والمباني و تثبيتات مادية أخري و تثبيتات ممنوح امتيازها ، تثبيتات جارية (قيد الانجاز) .

1- القانون 07-11، مرجع سابق، المادة:29، ص:05-06.

2 - .دونالد كيسو،جيري وجانت،تعريب أحمد حجاج: المحاسبة المتوسطة. ج 1. دار المريخ للنشر.المملكة العربية السعودية. 1995، ص:224-225.

3 - مرسوم التنفيذي، رقم :08-156 ، المادة :33، مرجع سابق ، ص:14.

4 - مرسوم التنفيذي، رقم :08-156 ، المادة :20، نفس مرجع ، ص:13.

5 - مرسوم التنفيذي 08-156،المادة:21 ، نفس مرجع ، نفس الصفحة.

- تثبيتات مالية مثل السندات معاد تقييمها، مساهمات أخري ديون وقروض وأصول أخري و أصول ضريبية مؤجلة.

➢ **الأصول الجارية**: هي أصول ليس لها صفة الدوام و تحتوي علي [1]:

- أصول تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية .
- أصول تم حيازتها لغرض المعاملات لمدة قصيرة تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال(12) اثنا عشرة شهرا .
- سيولات أو شبه السيولات.

تقسم الأصول الجارية إلي :

✓ المخزونات الجارية و الحسابات الجارية.
✓ ديون دائنة و استخدامات مماثلة مثل الزبائن، مدينون آخرين، ضرائب.
✓ الموجودات و مشابهها مثل الأوراق الموظفة وحسابات الخزينة .

I -4-1-2-الخصوم : "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مماثلة لمنافع اقتصادية "[2] .(انظر الملحق رقم:02).

تصنف الخصوم إلي خصوم جارية و غير جارية، فالخصوم جارية هي التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية و تسديدها خلال (12) اثنا عشرة شهرا من تاريخ إقفال السنة المالية، أما الخصوم غير الجارية فهي باقي الخصوم ذات المدى الطويل و التي تنتج عنها فوائد حتى وان كان تسديدها سيتم خلال (12) اثنا عشرة شهرا لتاريخ الإقفال للسنة المالية[3]. تتمثل الخصوم في[4]:

➢ رؤوس الأموال الخاصة.
➢ خصوم غير جارية متضمنة الفائدة.
➢ الموردون والدائنون الآخرين.
➢ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
➢ المؤونات للأعباء و للخصوم المماثلة (نواتج مثبتة سلفا) .
➢ خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

هذه المجموعات الست بدورها تقسم إلي ثلاث طبقات هي [5]:

ا- الأموال الخاصة:تشمل الأموال الخاصة علي :

✓ رأس المال الصادر .
✓ رأس المال غير المستعان به .
✓ علاوات واحتياطات.
✓ فرق إعادة التقييم .
✓ أمول خاصة أخري و النتيجة الصافية و المراحل من جديدة.

---

1 مرسوم التنفيذي 08-156،المادة:21 ، نفس مرجع ، نفس الصفحة.
2 - مرسوم التنفيذي 08-156،المادة:22 ، مرجع سابق، ص:13.
3 - مرسوم التنفيذي 08-156، المادة: 22-23، نفس مرجع، نفس الصفحة.
4 - قرار العدد19، مرجع سابق ، ص:23.
5 - قرار العدد19، نفس مرجع، ص:29.

ب- الخصوم غير الجارية(غير المتداولة):تدخل ضمن الخصوم غير التجارية كل من:

- ✓ القروض و الديون المدينة المالية.
- ✓ الضرائب المؤجلة.
- ✓ ديون مدينة أخري غير متداولة .
- ✓ مؤونات و إيرادات ثابتة مسبقا.

ج-الخصوم الجارية : الخصوم الجارية تحدد إلي :

- ✓ موردون وحسابات ملحقة .
- ✓ ضرائب.
- ✓ ديون مدينة أخري .
- ✓ خزينة سلبية .

I -2-4-جدول حسابات النتائج[1]:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية.ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح/الكسب أو الخسارة.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها،الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال .
- ✓ منتجات الأنشطة العادية.
- ✓ المنتجات المالية والأعباء المالية .
- ✓ أعباء المستخدمين .
- ✓ الضرائب و الرسوم والتسديدات المماثلة.
- ✓ المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية .
- ✓ المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية .
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية.
- ✓ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء) .
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

وفي حالة حساب النتيجة المدمجة:

- ✓ حصة المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.
- ✓ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة في حساب إما في حساب النتائج، وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:

- ✓ تحليل منتجات الأنشطة العادية.

1 - قرار العدد 19، نفس مرجع، 24-25.

- ✓ مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب لنتيجة حسب الوظيفة (في الملحق رقم03).فتستعمل زيادة علي مدونة حسابات الأعباء و المنتجات حسب الطبيعة (في الملحق رقم04)، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

I -4-3-جدول سيولة الخزينة :

يوضح جدول تغيرات الخزينة التغيرات الحاصلة في الجدولين السابقين (الميزانية، جدول حسابات النتائج) ، إن الهدف الرئيسي من جدول سيولة الخزينة هو توفير معلومات لمستعملي الكشوف المالية نساعدهم علي تقييم الأداء و علي توليد السيولة أثناء السنة المالية و تقديم معلومات حول استعمال هذه السيولة [1].

تقسم سيولة الخزينة إلي ثلاث سيولات (سوف نتطرق إلي هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني):

- ✓ سيولة تشغيلية .
- ✓ سيولة استثمارية.
- ✓ سيولة تمويلية.

وتعرض سيولة الخزينة بطريقتين إما بالطريقة المباشرة(انظر الملحق رقم:05). والطريقة غير المباشرة (انظر الملحق رقم:06).

- **الطريقة المباشرة:**تقدم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (زبائن، موردون، ضرائب...الخ).لغرض إبراز التدفق المالي الصافي وتقريبه إلي النتيجة قبل فرض الضريبة.
- **الطريقة غير المباشرة:**تصحح النتيجة الصافية للسنة المالية[2].

I -4-4-جدول تغيرات الأموال الخاصة :

يعطي جدول تغيرات الأموال تحليلا لحركات رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الدورة المالية[3] . (انظر الملحق رقم:07).

يتكون جدول تغيرات الأموال من العناصر المحددة إلي[4] :

- ✓ النتيجة الصافية للدورة .
- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية و تصحيحاتها.
- ✓ الإيرادات و الأعباء الأخرى.
- ✓ عمليات الرسملة .
- ✓ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة للدورة.

I -4-5الملاحق الكشوف المالية:

1 - مرسوم التنفيذي رقم:08-156، المادة:35، مرجع سابق، 14.
2 - قرار العدد19، مرجع سابق، ص:26.
3 - مرسوم التنفيذي رقم:08-156، المادة:36، نفس مرجع، 15.
4 - قرار العدد19، نفس مرجع، ص:25-27.

يشمل ملحق الكشوف المالية علي معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[1] (انظر الملحق رقم:08).

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية .
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذالك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول علي الصورة وافية.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الفصل تسليط الضوء علي النظام المحاسبي المالي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالإضافة إلي عرض الكشوف المالية وفق هذا النظام. إذ يعتبر أن النموذج الحاسبي الجيد يجيب على احتياجات مستعملي القوائم المالية، وذلك من خلال وظيفة القياس المحاسبي ووظيفة إيصال المعلومات المحاسبية والمالية. إن عملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية يجب أن تتم على أساس المبادئ المحاسبية، كما يجب ضبط العملية المحاسبية بجملة من المعايير المحاسبية، لضمان التجانس في إعداد المعلومات المحاسبية والمالية، سواء بالنسبة للمؤسسة لتمكينها من القيام بعمليات المقارنة الدورية من سنة لأخرى بسهولة، أو بالنسبة لمجموع المؤسسات بهدف ضمان صحة المقارنات فيما بينها.

وما يمكن استنتاجه من النظام المحاسبي المالي هو ضرورة التقيد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تمت الإشارة إليها صراحة، أما فيما يخص المعايير المحاسبية فقد حددت عن طريق التنظيم، حيث تم تبني معايير المحاسبة الدولية ضمنيا دون أن تذكر كمرجع أساسي. وبهذا تكون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة بتطبيقها لهذا النظام، ولضمان نجاح هذا المرجع المحاسبي ينبغي تفعيل السوق المالي في الجزائر.

4- قرار العدد19، نفس مرجع، ص: 27.

تمهيد:

لقد لقي جدول سيولة الخزينة اهتمام الجمعيات العلمية في كثير من الدول مثل :" المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين" سبتمبر 1985 ومجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية نوفمبر 1987 ومجمع المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا جويلية 1988، ومجمع المحاسبين في المملكة المتحدة سبتمبر 1991 وفي مصر ماي 1996 والجزائر سنة 2009 ، والذي بمقتضاه تم إلغاء الموازنة النقدية وإحلال جدول سيولة الخزينة محلها. وقد مر جدول سيولة الخزينة بعدة مراحل حتى وصل إلى هذا الشكل الحالي، فقد كان مسمى الجدول في البداية" قائمة تدفق الأموال" ثم تغير المسمى وأصبح" قائمة مصادر واستخدامات الأموال" التي تولدت من تشغيل المؤسسة واستخدامات تلك الأموال في العمليات المختلفة، ولكن كان الانتقاد الذي يوجه عادة إلى هذا الجدول هو أنه لا يعرض بيان سيولة الخزينة محلل إلى أنشطة التي تقوم بها المؤسسة وهي نشاط التشغيل والاستثمار والتمويل بل كانت تقوم بمزج الأنشطة معا في جدول دون تلخيص أو تبويب لها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود مفاهيم محاسبية دقيقة لتعريف كل من الخزينة وما يعادلها ورأس المال العام والذي يمثل الفرق بين مصادر الأموال واستخداماتها الواردة بهذه الجدول ونتيجة لهذا ظهرت قائمة بمسمى جديد يطلق " جدول التغيرات في المركز المالي" وهو جدول يوضح التغيرات التي تمت في عناصر جدول المركز المالي بين نهاية وبداية الفترة وأخيرا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم(95) في نهاية 1987 وألزم فيه المنشآت بإعداد جدول سيولة الخزينة لتحل محل " جدول التغييرات في المركز المالي".

II-1- نشأة وتعريف جدول سيولة الخزينة:

لقد مر جدول سيولة الخزينة بعدة تطورات نتيجة الممارسة المهنية لتستقر بشكلها الحالي سنة 1992 وتصبح قابلة للتطبيق مع سنة 1994 كما أن الاعتراف الدولي بها لم يكن مرة واحدة وإنما تم على مراحل وهذا يعني أن الاعتراف تم من خلال المرور بتجربة الخطأ والصواب وهذا ما يكسبها أهمية لا تقل عن أهمية قائمة الدخل أو الميزانية.

II -1-1-لمحة تاريخية عن نشأة وتطور جدول سيولة الخزينة:

إذا ما اعتبرنا قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال المؤسسة خلال الفترة المالية، والميزانية أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك الفترة، فإن جدول سيولة الخزينة هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها النقدي.

وبالمقارنة مع القوائم المالية الأخرى، يعتبر جدول سيولة الخزينة حديث العهد نسبيا. وقد شهدت منذ نشؤها إلى الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية.[1] وكانت الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أو من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى جدول" من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت"؟" كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية.

لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين(AICPA) أصدر في عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى الجدول لتصبح " جدول تحليل السيولة خزينة والموارد المالية"، كما أوصى جميع الشركات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى.

وفي عام 1963 أوصى مجمع نفسه بضرورة الالتزام بإتباع المعايير المهنية وذلك سواء في إعدادها، أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها. كما أوصى أيضا بتعديل تسميتها إلى" جدول مصادر الأموال واستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.[2]

وقد تزايدت أهمية هذا الجدول عندما أصدرت هيئة البورصات الأمريكية عام 1970 بيانها رقم(117) والذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة فيها، بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية المقدمة للبورصة قائمة لموارد الأموال واستخداماتها. ذلك ما دفع بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لأن يصدر في العام التالي 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى فيه ما يلي:[3]

1 - تغيير مسمى جدول ليصبح " جدول التغيرات في المركز المالي".

2 - أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية.

3- أن تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة.

4- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها إما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل سيولة الخزينة.

وفي عام 1978 صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية(FASB) البيان رقم "SFASN° 95" الذي ألزم جميع الشركات الأمريكية بإصدار جدول سيولة الخزينة كواحدة من القوائم

1 - محمد مطر ، موسى السويطي، التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية(في مجلات القياس والعرض والإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص 261.

2- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط4، 2007، ص480.

3-AICPA, APB opinion N°95, Reporting changes in Financial /Position, 1981, p: 14.

المالية الأساسية، وأوصى البيان أن يتم تصنيف سيولة الخزينة في الجدول إلى سيولة خزينة من أنشطة تشغيلية، استثمارية وتمويلية.[1]

ووفقا لمعيار المحاسبي رقم (IASN°7) المعدل، والصادر عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية عام 1993 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 فإن هذا الجدول يعرض باعتباره جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة. وقد أوصى هذا المعيار بإعداده بشكل يفصح عن حركة النقدية التي تتمثل في النقدية الجاهزة والودائع تحت الطلب وما يعادلها.

وفي ظل الاتجاه المتنامي للعولمة معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولة لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال إجراء إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب التحولات الاقتصادية الراهنة والتغييرات الحادثة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.

ومع بداية التسعينات تغيرت الظروف الاقتصادية مع وقوع الجزائر في فتخ المديونية والتضخم وما نتج عنه من إعادة الجدولة الشيء الذي أدى إلى خضوعها للضغوط الدولية كما أن الظروف الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 1986 والتي تركت أثارها على الاقتصاد الجزائري كل ذلك أدى إلى التفكير في إجراء إصلاحات جذرية على الاقتصاد منها إنشاء بورصة وإخضاع المؤسسات إلى اقتصاد السوق، تطبيق الخوصصة، تخفيض قيمة العملة. رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية. ألا أننا نجد أن النظام المحاسبي الوطني لم يكن يتلاءم مع هذه الإصلاحات وخاصة مع انفتاح الاقتصاد الوطني علي العالم الخارجي ودخول البورصة وظهور الخوصصة، وتسارعت هذه الإصلاحات التي وقعت على هيكلة المؤسسات والمفاوضات مع المنظمة المالية للتجارة OMC إلى مراحلها الأخيرة.

إن التغيرات التي حدثت على المؤسسات الاقتصادية تستدعي الانتقال من الاعتماد على الميزانية وجدول الأرباح فقط بل يتعداه إلى جدول سيولة الخزينة لماله من أهمية في تحديد جانب السيولة والتي تهم متعاملين الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المساهمين.

II -1-2-مفهوم جدول سيولة الخزينة:

جدول سيولة الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في اليد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه والنمو وغيرها.[2] ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

II -1-3-مكونات جدول سيولة الخزينة:

1-FASB, SFAS, N°95 Statement of cash flow, FASB, 1987,p34.

2- يوسف قريشي و اليأس بن ساسي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الأردن، دار وائل ، 2006، ص:204.

يقدم جدول سيولة الخزينة مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:[1]

- سيولة التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- سيولة الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- سيولة الناشئة عن أنشطة التمويل(أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناءا إلى منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة سيولة الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مدرها، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:[2]

مكونات جدول سيولة الخزينة

شكل رقم: 1

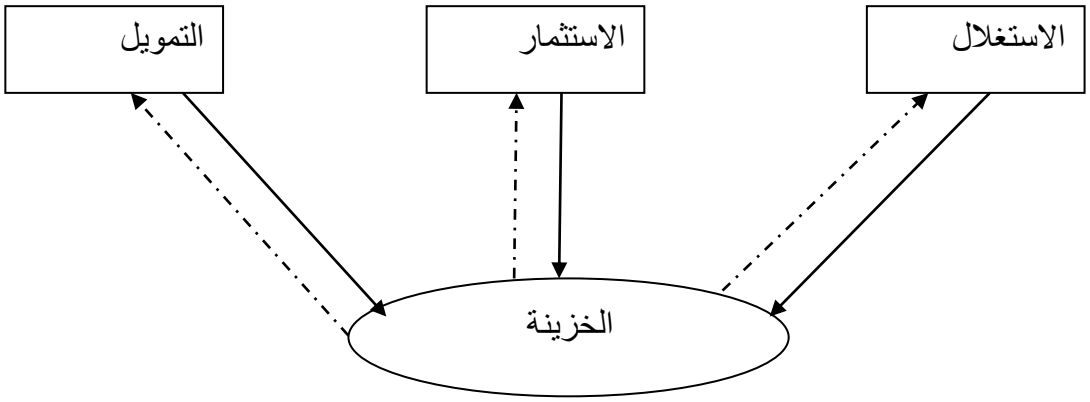

المصدر:

-jean Barreaux et Jacqueline DELAHAYE, Gestion Financiers : Manuel et applications, Paris, Dunod , 2001, p226

←——— تحصيلات (تدفق داخل) ------ ←——— تسديدات (تدفق خارج)

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح السهم وغيرها، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض (الاستدانة)، الرفع في رأس المال، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات الخزينة وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة.

1- قرار العدد19، مرجع سابق ، ص:23، ص:26.

2- jean Barreau et Jacqueline DELAHAYE, Gestion Financière : manuel et applications, paris, Dunod , 2001, p226.

تغيرات الخزينة= التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال +تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار+ تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.

II -2- عرض جدول سيولة الخزينة والاعتبارات التي يجب مراعاته عنه إعداده:

نتطرق في هذا المبحث إلى كيفية عرض جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة والغير المباشرة حسب ما جاء في الجريدة الرسمية رقم (19) بالإضافة إلى ذلك كيفية إعداد جدول سيولة الخزينة مع الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد هذا الجدول.

II -2-1- عرض جدول سيولة الخزينة:

هناك العديد من النماذج لجدول سيولة الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول سيولة الخزينة :

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال(الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

II -2-1-1- جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة:

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الفصول الرئيسة لدخول وخروج الأموال الإجمالية(الزبائن، الموردون، الضرائب....) قصد إبراز تدفق مالي صاف. وتقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.[1]

وجدول التالي يوضح جدول سيولة الخزينة حسب هذه الطريقة (الملحق رقم 05)

يحتوي جدول سيولة الخزينة بحسب طريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من سيولة: [2]

أ- سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

(-)المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

(-) الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

(-)الضرائب عن النتائج المدفوعة.

(+/-) تدفقات الخزينة المرتبطة غير العادية.

1- قرار العدد19، مرجع سابق،ص 26.

2- شوقي جباري ، احمد طرطار، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية ورقة بحث ضمن فعاليات الملتقي الوطني:معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ،جامعة سوق الاهراس ،26/25ماي 2010، ص 11-12.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي

التحصيلات المقبوضة من الزبائن: وتحسب كما يلي: حساب(70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات و التنزيلات و الحسومات الممنوحة+ الرسم على قيمة المضافة على المبيعات- التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة- رصد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معينة بهذا العنصر وهي: حساب(74) إعانات الاستغلال +حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير+ حساب(758) المنتجات الأخرى للتسيير الجاري+ التغير في حساب (487) المنتجات المسجلة مسبقا.

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: وتحسب كما يلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب (609) التخفيضات والتنزيلات المتحصل عليها من المشتريات+ الرسم على القيمة المضافة على المشتريات+حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب(62) الخدمات الخارجية الأخرى+ الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخارجية الأخرى- التغير في رصيد حساب (401) الموارد والمخزونات والخدمات- التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الأخرى الدائنة والمدنية +حساب(63) أعباء المستخدمين- التغير في حساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة- التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

ب-تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة للاستثمار:

(عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) وتحدد كما يلي :

(-)تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.

(+)التحصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.

(-)تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

(+)التحصيلات في عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

(+)الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

(+)الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لسيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار على النحو الآتي:

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
التحصيلات من عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية: وتحسب حسب العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المالية+ القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
الفوائد المحصلة من توظيفات للأموال: وتتمثل في حساب(76) المنتجات المالية.

ج-سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل

(أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)، وتحدد كما يلي:

التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم.

(-) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

(+) التحصيلات المتأتية من القروض.

(-) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لسيولة الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الآتي:

التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم: تتمثل في التغير في حساب(101) رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال+ التغير في حساب(103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
الحصص وغيرها من التوزيعات التي يتم قيام بها: وتتمثل في حساب(12) نتيجة السنة المالية السابقة. –التغير في حساب (106) الاحتياطات.
التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات والديون المماثلة+ تسديدات القروض في السنة المالية.
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية(التحصيلات المتأتية من القروض)- التغير في حساب(16) الاقتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات فتتمثل في تأثير تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير(التو ضيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة تحول إلى سيولة.

II -2-1-2- جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

إن الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسابات:[1]

- أثر المعاملات دون التأثير في الخزينة (اختلافات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردون...)
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- سيولة المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه سيولة تقدم كلا على حدي.

1- قرار العدد19، مرجع سابق،ص 26.

إن هذا النموذج لجدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة متبني من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي.[1] والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل. بحيث نجدها حسب التقسيم التالي:[2]

- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- سيولة الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- سيولة الخزينة المتولدة عن التمويل.

وجدول الأتي يوضح جدول سيولة الخزينة حسب هذه الطريقة(الملحق رقم 06)

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد جدول سيولة الخزينة ناجم عن كيفية تقديم سيولة الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل). فكما ذكرنا سابقا فالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من سيولة في شكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعينة بسيولة الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي. بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالاهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيق خارجي والزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات، وتبقي باقي السيولة الأخرى والمتمثلة في سيولة الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا علي حدي وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب سيولة الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين للأخريين تم عرضهم.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة للاستغلال:

وتتحدد كما يلي:[3]

صافي نتيجة السنة المالية

(+) الاهتلاكات و المؤونات.

(-) تغير الضرائب المؤجلة.

(-) تغير المخزونات.

(-) تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

1-Gérand MELYON, Gestion Financière, paris : Bréal, 1999, p212
2- J . BARREAN et . J. OELAHAYE, op, cit, p225.
2 - Christian et Mireille ZAMBOTTO, Gestion Financière, paris, Dunid, 1999, p65.

(-) تغير الموردون والديون الأخرى.

(-) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

ويتم حساب العناصر المكونة لسيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي:

- الاهتلاكات و المؤونات: وتتمثل في حساب(68) المخصصات للاهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة.
- تغير الضرائب المؤجلة: وتتمثل في التغير في حساب(442) الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى.
- تغير المخزونات: ويتمثل في تغيير حساب المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب(39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
- تغير الزبائن والحسابات الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب(41) الزبائن والحسابات الملحقة وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.
- تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب(40) الموردون والحسابات الملحقة.
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على السيولة الخزينة المتأنية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص السيولة الخزينة المتأنية من عمليات الاستثمار وسيولة الخزينة المتأنية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لجدول سيولة الخزينة.

II -2-2-إعداد جدول سيولة الخزينة:[1]

إن المعلومات اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة تستقي من الميزانيات المقارنة وقائمة الدخل الحالية، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة مستخدمين الخطوات التالية:

- تحديد سيولة المتولدة من العمليات.
- تحديد سيولة المتولدة من العمليات أو المستخدمة في أنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- تحديد التغير(الزيادة أو النقصان) في السيولة خلال الفترة.
- تسوية التغير في السيولة مع أرصدة السيولة في بداية ونهاية الفترة.

II -2-3-الاعتبارات التي يجب مراعاته عند إعداد جدول سيولة الخزينة:

يتطلب إعداد جدول سيولة الخزينة عدة إجراءات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ونذكرها في فيما يلي: [2]

أ/-يجب تصنيف سيولة الخزينة المتعلقة بالبنود غير العادية كتشغيلية أو التمويلية أو استثمارية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد.

1- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة، ماجستير في العلوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2009، ص 55.

2 - خالد جمال الجعارات. معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 140-141.

ب/-وبالنسبة لسعر الصرف المستخدم في ترجمة العمليات التي تحدث بالعملة الأجنبية وسيولة الخزينة المتعلقة بالشركة التابعة يجب أن يكون السعر السائد في تاريخ نشوء عملية التدفق النقدي.

ج/-يجب ترجمة سيولة الخزينة المتعلقة بالشركة التابعة الأجنبية بأسعار الصرف السائد عند تاريخ نشوء عملية التدفق النقدي.

د/-وبالنسبة لسيولة الخزينة الإجمالية المتعلقة باقتناء المنشآت التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى يجب عرضها بشكل منفصل وتصنيفها كنشاطات استثمارية مع افصاحات إضافية أخرى تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع، وكذلك إجمالي سيولة الخزينة المستلمة أو المدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الاقتناء أو التخلص.

ه/-يجب الإبلاغ عن سيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية مجملة وفق الفئة الغالبة للنقدية المستلمة أو الفئة الغالبة للنقدية المدفوعة ماعدا الحالات التالية التي يمكن أن يتم التقرير عنها بالصافي:

- النقدية المستلمة والمدفوعة بالنيابة عن العملاء.
- -النقدية المستلمة والمدفوعة للبنود التي تتميز بمعدل عالي للدوران وقيم كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة الأجل عادة أقل من ثلاثة أشهر.
- النقدية المستلمة والمدفوعة المتعلقة بالودائع ذات تاريخ الاستحقاق الثابت.
- النقدية المستلمة مقدما والقروض الممنوحة للعملاء والمدفوعات المرتبطة بها.

و/-يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما لنقدية من جدول سيولة الخزينة ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان لأخر في القوائم المالية.

ز/-يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية نظرا لأهميتها في فهم المركز النقدي للمنشأة وهذه النشاطات مثل:

- ممارسة السندات قابلة التحويل إلى أسهم عادية.
- استئجار الأصول استئجار تمويليا.

ح/-أما فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود SWAP فيتم تصنيفها كنشاطات استثمارية. إلا إذا كانت مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية، وإذا كانت لأغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية.

ن/-يتم الإفصاح عن سيولة الخزينة المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل وذلك حتى تكتمل الصورة لدى قارئ جدول سيولة الخزينة عن كافة النشاطات النقدية في المنشآت.

II -3-بعض المشكلات المتعلقة بجدول سيولة الخزينة:

- عند عرض جدول سيولة الخزينة تعترضها مجموعة من الصعوبات من بينها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي أو تمويلي أم استثماري كذلك بالنسبة للمؤسسات الكبيرة تعترضها مجموعة من الصعوبات من التدفقات بالعملة الصعبة والبحث على المكشوف.

- إن إعداد جدول سيولة الخزينة بأي من الطرق المتاحة يصاحبه عدة مشاكل عملية تختلف باختلاف العمليات المالية التالية:

II -3-1-سيولة الخزينة بالعملة الأجنبية و سيولة غير العادية:

وتشمل هذا النوع من سيولة على السيولة التي أجريت بالعملة الأجنبية سيولة الخزينة غير العادية.

II -3-1-1-سيولة الخزينة بالعملة الأجنبية:

وتشمل على نوعين:

ا- العمليات الأجنبية[1]

هي مؤسسة تابعة أو شقيقة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبي للمؤسسة التي تعرض قوائمها المالية والتي تقع أو تباشر أنشطتها في بلد آخر بخلاف بلد المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية.

ب- المعاملات بعملة أجنبية:[2]

هي معاملات تكون قد أبرمت بعملة أجنبية أو تتطلب السداد بعملة أجنبية.

وقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي الخاص بجدول سيولة الخزينة بتسجيل سيولة الخزينة الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية بنفس العملة(العملة المحلية) التي تستخدمها المؤسسة في عرض قوائمها المالية وذلك باستخدام سعر الصرف المرجح.

قد يترتب عن تقييم أرصدة الأصول أو الالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية في نهاية الفترة وفقا لسعر الصرف السائد في هذا التاريخ وجود أرباح أو خسائر نتيجة لفروق أسعار العملة تظهر بقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) حيث أن هذه الفروق لا تعتبر سيولة الخزينة لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة أو خارجة يتعين رد تلك الفروق إلى صافي الربح عند إعداد جدول سيولة الخزينة.

II -3-1-2- البنود غير عادية:

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات وقد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي ولا تتصف هذه الإيرادات أو المصروفات بالا نتضام لذا يطلق عليها البنود غير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المنشأة أو تتكبدها نتيجة أحداث مفاجئة قد أصابتها.[3]

وقد أوجب المعيار على المنشآت الإفصاح عن سيولة الخزينة المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار أو التمويل بشكل مفصل في جدول سيولة الخزينة وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على سيولة الخزينة الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

II -3-2- الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل:[4]

ويشمل هذا الصنف سيولة الخزينة التي تشمل فوائد وتوزيعات الأرباح وكذلك ضرائب الدخل(ضرائب على أرباح الشركات)

1- محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، مرجع سابق، ص 136.

2- Pierre chvuin Equivalents de Trésorerie et tableau des flux de Trésorier .Décembre. 2006.p: 25.

1 - أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية الدار الجامعية مصر 2000، ص 78.

2 - أحمد رجب دورة تدريبية بالقاهرة حول معايير المحاسبة الدولية، اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب 25 ماي 2008.

II -3-2-1- الفوائد وتوزيعات الأرباح:

يقصد بالفوائد المدفوعة تلك التي تدفعها المؤسسة نتيجة لاقتراض أموال، أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة ،وقد أوجب المعيار الإفصاح عن سيولة الخزينة الخاصة بالفوائد المدفوعة وذلك بجدول سيولة الخزينة وكذا الإفصاح عن سيولة الخاصة بتوزيع الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل مفصل يتم تبويب سيولة الخزينة المتعلقة بالفوائد وتوزيعات الأرباح على أنها سيولة الخزينة من نشاط تشغيلي على أساس أنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، كما يتم تبويب سيولة الخزينة الخاصة بالفوائد وتوزيعات الأرباح على أساس أنها سيولة الخزينة لأنشطة تمويلية و سيولة الخزينة للأنشطة استثمارية على التالي...

ولم يرد في المعيار تبويب محدد لمعالجة السيولة الخاصة بالفوائد وتوزيعات وإنما أجاز تبويب كل منها بالطريقة التي تتفق مع ظروف المؤسسة إما على أنشطة استثمار أو تشغيل أو تمويل مع شرط ثبات هذه الطريقة من فترة لأخرى على أنه كان يتعين توحيد المعالجة في هذا الشأن لأغراض المقارنة والقياس كما يتم في بعض البلدان.

II -3-2-2- الضرائب على الدخل:[1]

ينبغي الإفصاح عن سيولة الخزينة المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل كما ينبغي تبويبها على أنها سيولة خزينة ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص وقد يكون من السهل حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية إلا أنه من الصعب تحديد سيولة خزينة ضريبية المرتبطة بتلك النشاطات كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها لذلك عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة على أنها سيولة خزينة من النشاطات التشغيلية.

II -3-3-المعاملات غير نقدية:[2]

هناك بعض المعاملات التي تتعلق بأنشطة الاستثمار والتمويل ولا تتطلب استخدام الخزينة ، يتعين استبعاد هذه المعاملات عند إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة على اعتبار أن هذه المعاملات لا تمثل أو تتطلب سيولة خزينة في الفترة الجارية أي لا يكون لها تأثير مباشر على الخزينة في الوقت الحالي ومن أمثلة المعاملات غير نقدية ما يلي:

- شراء الأصول إما بتحمل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجيل التمويلي.
- شراء مؤسسة عن طريق إصدار حقوق ملكية.
- تحويل الدين إلى حقوق ملكية.

II -4- أغراض جدول سيولة الخزينة والنسب المستخلصة من بياناتها:

إن جدول سيولة الخزينة تعد من القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها فهي تبين قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى قدرتها على مواجهة الالتزامات دون اللجوء إلى الديون كما توفر معلومات عن التغير في المركز المالي، أما استخدام النسب يمكن المؤسسة من أخذ قرارات من خلال لوحة تحكم تعتمد على الأنشطة التشغيلية.

1 - أحمد نور، مرجع سابق، ص .88

2 - محمد جاموس، مجلة دمشق العربية المجلد الأول. العدد الأول، 1999، ص 232.

II -4-1- أغراض جدول سيولة الخزينة [1]

وفقا لما جاء في الرأي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تحت قائمة الأغراض التالية:

1-توضح قيمة الوارد المالية التي تمكن الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية كما تخلص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للخزينة التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.

2-توفر القائمة معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب الخزينة التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.

3-إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد سيولة الخزينة المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال الواسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لسيولة الخزينة المتوقعة.

4-إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

5-إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الإقراض.

6-توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي سيولة الخزينة التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.

7-معرفة مقدار الخزينة المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.
8-تقييم ربحية المؤسسة وجود الأرباح بصفة أن المعلومات التي يعكسها جدول سيولة الخزينة أكثر مصداقية من المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل.
9-تقييم كل من الموازنة المالية ودرجة السيولة ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط سيولة خزينتها وفقا للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

10-تهدف كل عام إلى قياس القدرة على توليد سيولة الخزينة الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا وإستراتيجية الشركة.

II -4-2- النسب المستخدمة في تحليل سيولة الخزينة:

يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على سيولة الخزينة التشغيلية.

II -4-2-1- نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية:

فتعبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توفير ما يكفي من سيولة الخزينة التشغيلية لتغطية الاحتياجات الخزينة الرئيسية وعلى وجه الخصوص سداد الديون وشراء الأصول، ودفع توزيعات الأرباح.[2]

سيولة الخزينة من الانشطة التشغيلية

الاحتياجات الخزينة الاساسية

1- محمد مكر، ومرسى السويطي، مرجع ،

1 - سوزان درغام، ماهر موسى درغام، ... رقم 7، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2008.ص:48.

وتمثل الاحتياجات الأساسية في الأمور التالية:

- سيولة الخزينة الخارجة للأنشطة التشغيلية.

- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام.
- السيولة الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح الخزينة على المساهمين.

II -4-2-2- مؤشر الخزينة التشغيلية

ويفيد هذا المؤثر في بيان نسبة الأرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وكلما ارتفعت هذه النسبة تريد مصداقية بيانات جدول حساب النتائج المعد على أساس الاستحقاق والعكس .

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

II -4-2-3- العائد على موجو[illegible]

وتبين هذا المؤشر على مدى قدرة الموجودات على توليد سيولة الخزينة التشغيلية.

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

II -4-2-4- العائد على ا

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة بيانات الائتمان في تحصيل النقدية ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

II -4-2-5- نسب [illegible] الديون:

$$\frac{\text{صافي سيولة الـ}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة

1- محمد مطر، المرجع سابق، ص 163.

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{صافي الديون}}$$

II -6-2-4- نسبة تغطية التوزيعات:

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية سيولة الخزينة لتوزيعات الأرباح الخزينة على حملة الأسهم

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{توزيعات الارباح}}$$

ولعل من أبرز ما يستفيد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستثمار في توزيع الأرباح على المساهمين.[1]

*كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على مقارنة سيولة الخزينة وقائمة المركز المالي:

❖ معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة المشكلة السيولة.

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون قصيرة الاجل}}$$

❖ معد

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الديون الاجمالية}}$$

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي سيولة الخزينة دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة إلى صعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالتالي يقدم هذا المؤشر القدرة على تسديد الالتزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

❖ سيولة الخزينة الحرة:

وتمثل مقدار الخزينة القابلة لاتفاق على استثمارات جديدة، سداد ديون شراء أسهم الخزينة أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع

1- محمد مطر، نفس المرجع ، ص 164.

إلى مصادر خارجية كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي كما يبين مدى الخزينة التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية[1]

صافي الخزينة الحرة = صافي سيولة الخزينة –(الأنفاق رأسمالي+ التوزيعات)

سيولة الخزينة الحرة

صافي سيولة الخزينة التشغيلية

= ——————————————————— :

سيولة الخزينة الخارجة المخصصة للاستثمار في الالات والمعدات الاموال طويلة الاجل

.3.4.2

وجهة لجدول سيولة الخزينة مجموعة من الانتقادات التي نذكرها في ما يلي :

- التبويب الخاطئ لبعض البنود يتم معالجة الفوائد تبعا للمعيار ضمن النشاطات التشغيلية بالرغم من كونها ترتبط بالنشاطات التمويلية وكذلك يتم معالجة الضرائب باعتبارها من النشاطات التشغيلية رغم كونها مرتبطة بالأصول الثابتة المدرجة وفقا النشاطات الاستثمارية.
- تقسيم العملية الواحدة على أكثر من نشاط: يعتبر المعيار الدولي جدول سيولة الخزينة توزيعات الأسهم على أنها سيولة الخزينة من النشاطات التشغيلية بينما يعتبر الأسهم من سيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية ويرجع ذلك إلى سببين أولا توزيعات الأسهم تدخل ضمن صافي الدخل، ثانيا قيمة الأسهم المباعة أو المشتراة التي تدخل ضمن سيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية.
- المعالجة المحاسبية الخطأ لسداد أقساط القروض من الغير والفوائد المدنية وخصم الإصدار يتم معالجة الفوائد على أنها نشاط تمويلي بينما يتم معالجة القروض على أنها نشاطات استثمارية، كما يتم معالجة خصم الإصدار على أنه نشاطات تشغيلية في حين أنه يعتبر نشاطات تمويلية.
- الحرية في استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة.

عدم إلزام النظام المالي المحاسبي المنشآت باستخدام طريقة محددة للتقرير عن ا سيولة الخزينة من النشاطات التشغيلية رغم تفضيله للطريقة المباشرة ولكن لم يقرها إجباريا وترك الحرية للمنشآت باستخدام الطريقة المباشرة أو غير مباشرة وهذا المر يجعل من الصعب القيام بعملية المقارنة بين المنشآت بسبب اختلاف طرق العرض وهذا غير مرغوب به للأسباب التالية:

- لابد من توحيد طريقة العرض لإجراء المقارنة بين المنشآت.
- استخدام الطريقة غير المباشرة يؤدي إلى إخفاء سيولة الخزينة من النشاطات التشغيلية حيث يتم فقط إجراء تسويات لصافي الربح من العمليات غير النقدية.
- التعقيدات الإجرائية المصاحبة لاستخدام الطريقة المباشرة والناتجة من ضرورة عمل تسوية للوصول إلى رقم صافي للربح.

- المعالجة المحاسبة غير السليمة لمتحصلات الفوائد الدائنة ومدفوعات الفوائد المدينة : يتم معالجة متحصلات الفوائد الدائنة باعتبارها نشاطات تشغيلية وكذلك المدفوعات للفوائد المدينة وذلك بالرغم من أنها ذات طابع استثماري.

1- .كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية. 2006 ، ص 182-183.
2- سوزان درغام، مرجع سابق، ص 88.

- المعالجة المركبة للعمليات: ويقصد بها معالجة بعض العمليات بأكثر من طريقة للعملية الواحدة، فمثلا عملية بيع أصل ثابت بتحقيق أرباح أو خسائر عليه البيع الأصل الثابت تعتبر متعلقة بسيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية أما الأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية البيع فيتم تضمينها ضمن صافي الربح أو صافي الخسارة.
- المعالجة المحاسبية غير الصحيحة للضرائب: رغم كون الضرائب مرتبطة بالأصول الثابتة ويجب معالجتها باعتبارها ضمن سيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية إلا أن المعيار عالج ضريبة الدخل المسددة ضمن سيولة الخزينة من النشاطات التشغيلية.
- المعالجة المختلفة لنفس العمليات: فمثلا متحصلات ومدفوعات الخزينة الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود المقدمة وعقود الخيار تعالج علي أنها سيولة الخزينة من النشاطات الاستثمارية بينما إن كان الغرض من الاحتفاظ بها يهدف الي المتاجرة أو المضاربة فهي سيولة من الأنشطة التشغيلية، وهذا الأمر يجعل هناك مجالا للتلاعب من إدارة المنشآت لتحسين وضعها المالي أمام الفئات المستفيدة من القوائم المالية.
- المعالجة المحاسبية غير الصحيحة لعمليات شراء وبيع الأصول طويلة الأجل بالتقسيط: يعالج المعيار المبالغ التي تسدد مقدما على أنها سيولة استثمارية والأقساط بعد ذلك على أنها سيولة تمويلية، بينما يتعبر المعيار كافة المبالغ المحصلة مقدما أو على أقساط بأنها سيولة استثمارية عند بيع الأصول طويلة الأجل

خلاصة:

تمثل جدول سيولة الخزينة إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد الخزينة ، ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من خزينة حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض.

فائدة جدول سيولة الخزينة لمستخدمي القوائم المالية تفوق بكثير الفائدة التي كانت تعود على مستخدمي القوائم المالية من قائمة مصادر الأموال واستخداماتها حيث أن الأخيرة كانت تبين التغيرات في رأس المال العامل، ومن ضمن ما يشمله رأس المال العامل حسابات المدينين وقد يكون جزءا كبيرا من الحسابات غير قابل للتحصيل، ولم تقم المؤسسة بعمل مخصصات كافية لهذه الديون، كما تتضمن بنود رأس المال العامل بند المخزون، وقد يكون جزءا كبيرا منه راكدا أو حتى تالفا مع عدم قيام المؤسسة بعمل المخصصات اللازمة.

أضف إلى ما تقدم أن تبويب سيولة الخزينة تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي سيولة الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بسيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية.

إن التحليل جدول سيولة الخزينة يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية، مثل عائد سيولة الخزينة ، سيولة الخزينة إلى المبيعات و جدول سيولة الخزينة الحرة.

بالربط بين المحتوى ألمعلوماتي جدول حسابات النتائج والمحتوى ألمعلوماتي جدول سيولة الخزينة يوفر وسيلة مراجعة إضافية إلي جانب أساليب ووسائل المراجعة الأخرى، تبين المجالات والنقاط التي تحتاج لتقصي والتحليل للتحقق من أنتضام الحسابات.

إن اعتماد مستخدمي القوائم المالية على مؤشرات كل من جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة أفضل من الاعتماد على مؤشرات جدول حسابات النتائج فقط وخاصة عند اتخاذ قرار يتعلق بالتعامل في سوق الأوراق المالية، فمن المسلم به أن أي منظمة أعمال يجب أن تحقق هدف الربحية والسيولة، ونقصد بهدف الربحية القدرة الكسبية الأعمال وفقا لما يتبين من جدول حسابات النتائج ونقصد بالسيولة أن يكون لدى منظمة الأعمال الخزينة اللازمة لسداد الالتزامات عند حلول ميعاد استحقاقها وفقا لما يتبين من جدول سيولة الخزينة ، يجب الوفاء بكلأ الهدفين إذا كانت منظمة الأعمال تريد أن تستمر في نشاطها وتكون ناجحة.

الفصل الثالث: دراسة حالة لمجمع عبيدي

تمهيد:

وسيتم في هذا الفصل التطبيقي إلي دراسة حالة مجمع عبيدي وذلك بغاية حساب النسب المستخلصة من جدول سيولة الخزينة ، وبما أن المجمع هو عبارة عن مجموعة شركات فإننا سنقوم باختيار شركة واحد من بين تلك الشركات بهدف دراسة التطبيقية التي سنقوم بها.

III -1-ماهية المجمع:

ولقد تم اختيار هذه المجمع كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المجمع صناعي واغلب مبيعاته تتم نقدا.

III-1-1- تعريف المجمع وبطاقتها الفنية:

شركة جماعة عبيدي هي شركة متخصصة في تحويل القمح اللين إلي مادتي فرينه و نخالة.

وتعتبر شركة جماعة عبيدي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أسست في أفريل سنة 2002 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة ومن السجال التجاري ب:12.414.000.00دج ،تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية، يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 290 عامل بالإضافة إلي 25 إطار، تقع هذه الشركة علي الطريق الوطني رقم 80 الرابط بين قالمة –سدراتة في المنطقة المسماة حجر مثقوب ، إذ تتربع هذه الشركة علي مساحة تقدر ب:35.000 م^2 ، منها مساحة :14.900 م^2 مبنية .

- اسم مسيرها: عبيدي محمد بن أحسن، ورقم سجلها التجاري: 01B0382342.
- نوع النشاط: تحويل القمح اللين إلي مادتي فرينه و نخالة .
- بريدها الإلكتروني: abidiguelma@yahoo.fr

III-1-2- نشأة وتطور شركة:

نشأة شركة عبيدي في شهر أفريل سنة 2002 م بولاية قالمة على مساحة تقدر ب :35.000 م2 فمنذ إنشائها عملت على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك باستثمار في مجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو تحويل القمح اللين إلي مادتي فرينه و نخالة. وفي أوت سنة 2008 م قامت بتوسيع نشاطها بالأظافة شركة اقرو ساتي (AGROSATI)مختصة في صناعة الأكياس البلاستكية .

وبعد قرابة شهرين أي في أكتوبر سنة 2008م ولدت شركة أخرى وهي شركة عبيدي محمد وهي مختصة في صناعة فرينه .

وفي أوت سنة 2011 م تم توجه نحو مجل جديد من الصناعات وهو صناعة المصبرات (الطماطم- الهريسة) ذلك ممن خلال شركة عبيدي مصبرات . لتصبح بذلك عبارة عن مجمع يتكون من أربعة شركات و يسمي هذا الأخير ب:مجمع عبيدي .

III -1-3-أهداف المؤسسة وغاياتها:

من اجل الوصول إلي أهداف المؤسسة التي نحن بصدد دراستها لابد من تكلم علي غايات هذه الأخيرة التي تأسست من اجلها.

III -1-3-1-غاياتها:

- تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال فرينه و النخالة.

- تطوير قدرتها وإمكانياتها باستمرار، من أجل تعزيز مكانتها في السوق المحلية.

III -1-2-3-أهدافها:

- تحقيق أوسع رقعة تجارية.

- تعظيم الربحية مع تدني التكاليف.

- الحفاظ على إبقاء نشاط الشركة برفع مستوى المر دودية.

- توفيرا أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج.

- المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة.

- السعي إلى رفع رقم الأعمال وذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج.

III -1-4- الهيكل التنظيمي للشركة:

أما الهيكل التنظيمي للمؤسسة فيمكن توضيحه من خلال المخطط الموالي بعد جمع المعلومات من قسم المحاسبة و المالية، لنكون فكرة عن المؤسسة محل الدراسة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

شكل : 02

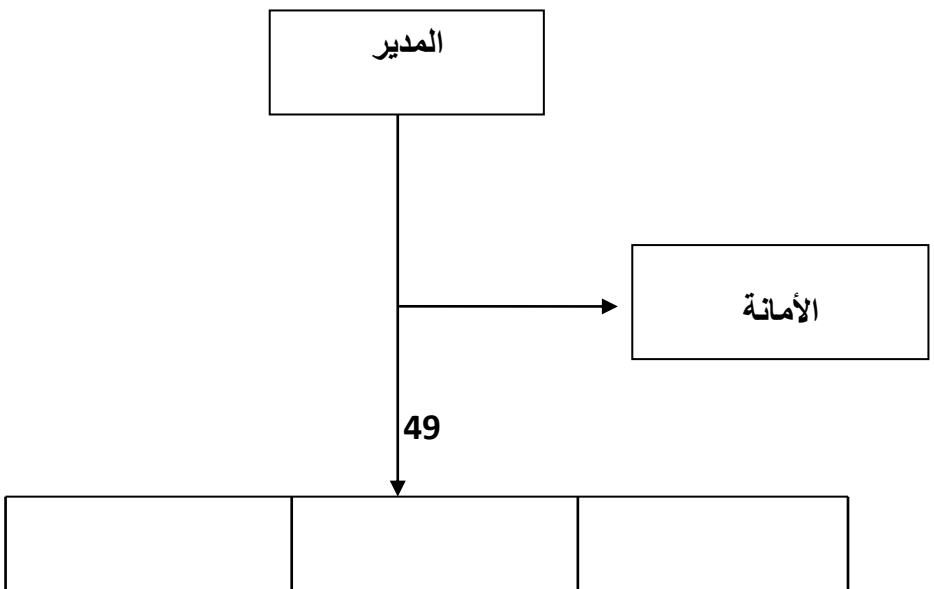

- قسم النقل
- قسم الموارد البشرية
- خلية الأمن

المصدر: إدارة المؤسسة

ويمكن شرح وظائف المؤسسة كالتالي :

الإدارة العامة: تتكون من:

- **المدير:** الذي يتمثل دوره في الإشراف العام على المؤسسة وتسييرها، و التنسيق بين مصالحها والمحافظة على مصلحها.
- **الأمانة:** القيام بالعمليات العادية للسكرتارية، من تسيير للبريد و الحفاظ على الوثائق الخاصة بالإدارة العامة.

مصلحة الإنتاج :و تضم

- **قسم للإنتاج**: يقوم بمختلف العمليات الإنتاجية، ابتداء من دخول المواد الأولية إلى غاية خروجها في شكلها النهائي.
- **قسم للصيانة:** يقوم بمراقبة المعدات و صيانة الوسائل.

مصلحة المحاسبة و المالية: التي تعتبر من أهم المصالح بالمؤسسة، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع المصالح باعتبارها العمود الفقري الذي تعتمد عليه المؤسسة.

و تضم الفروع التالية:

- **المالية:** تقوم بإعداد التقرير الشهري الخاص بالمصلحة و يوضح الوضعية المالية للمؤسسة.
- **المحاسبة:** تعمل على ضبط حسابات المؤسسة اليومية لسيولة الخزينة الداخلة والخارجة من والى المؤسسة و إعداد الوثائق الختامية.
- **الصندوق:** مراقبة الأموال الداخلة و الخارجة من و إلى الصندوق.

مصلحة التجارة و التوزيع: و تضم

- **قسم للتموين:** يقوم بالإشراف على عمليات التموين التي تحتاجها المؤسسة لمستلزمات الشغل.
- **قسم التوزيع:** و هو الهيئة المكلفة بعمليات تسويق المنتجات الخاصة بالمؤسسة.

مصلحة الوسائل العامة: و تضم

- **قسم للنقل:** الذي يضمن كل متطلبات المؤسسة.
- **خلية للأمن:** تعمل على ضمان الحراسة و الأمن للمؤسسة.
- **قسم للوارد البشرية**: ينضم الموارد البشرية داخل الوحدة، و يهتم بشؤون العمال الإدارية والاجتماعية.

III -2- استخدام نسب :

إن إعداد جدول سيولة الخزينة لا تعد هدفا في حد ذاته و أنما هي وسيلة لهدف اسمي هو تزويد مستخدمي البيانات المالية من مستثمري ومقرضين وغيرهم بأساس لتقيم قدرة المؤسسة في الحصول على سيولة كما لا يخفى أن النشاط التشغيلي هو الأساس وأن الأنشطة الأخرى (تمويل،استثمار) ما هي إلا أنشطة عرضية ومن خلال دراستنا لحالة هذه المؤسسة في سنتي 2010و2011 علي التوالي.و وجدنا أن صافي السيولة المتولدة من النشاط التشغيلي هي :

نوع سيولة الخزينة المتولدة من نشاط المؤسسة سنة 2010

جدول رقم:1

البيان	المبلغ	%
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من الأنشطة التشغيلية (ا)	-263 380 243.88	63.05
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من أنشطة الاستثمار (ب)	-30 392 654.01	7.27
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من أنشطة التمويل (ج)	-123 963 415.84	29.67
تغير أموال الخزينة خلال الفترة (ا+ب+ج)	-417736313.73	100
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	-35737595.05	
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		

المصدر:من إعداد الطلبة.

نوع سيولة الخزينة المتولدة من نشاط المؤسسة سنة 2011

جدول رقم: 2

البيان	المبلغ	%
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من الأنشطة التشغيلية (ا)	37 561 360.80	496,75
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من أنشطة الاستثمار (ب)	-	-
صافي سيولة أموال الخزينة المتولدة من أنشطة التمويل (ج)	-30 000 000.00	-396,75

تغير أموال الخزينة خلال الفترة (ا+ب+ج)	7 561 360.80	100
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	-35 737 595.05	
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	1 828 765.75	

المصدر:من إعداد الطلبة

من خلال تحليل نتائج الجدولين نجد أن النشاط التشغيلي يمثل النشاط الرئيسي حيث نجد أن نسبته في عام 2010 و 2011 علي التوالي هي 63.05% % 496,75- على اعتبار أن النشاط التمويلي بالسالب % 396,75- سنة 2011 .أما في سنة 2010 فانه يمثل 29.67% من سيولة الخزينة المتولدة أنشطة المؤسسة في حين النشاط الاستثماري معدوم بالنسبة ل2011 وضعيف في 2010 و من هنا تكمن أهمية النشاط التشغيلي في التعبير عن وضعية الخزينة بالنسبة للمؤسسة.

III -2-1- النسب المستخرجة من النشاط التشغيلي:

إن النشاط التشغيل هو النشاط الأساسي بالنسبة لأي مؤسسة وبتالي فهو الذي يستعمل عادة في التحليل ومنه يمكن استعمال النسب التالية.

III -2-1-1- نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية:

❖ بالنسبة لسنة 2010:

➢ **نسبة كفاية سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية:**

$$\frac{\text{سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات الأساسية الخزينة}} = \frac{-263\,380\,243.88}{110\,213\,384.8} = -2.39$$

الاحتياجات الخزينة الأساسية وتتمثل في :

سيولة الخزينة الخارجة للأنشطة التشغيلية	72 866 455.11
+ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	+ 37 346 929.69
+النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية	+ 0
+الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	+ 0
=	**110 213 384.8**

❖ بالنسبة لسنة 2011:

$$\frac{\text{سيولة الخزينة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات الأساسية الخزينة}} = \frac{37561360,80}{197094122,71} = 0,19$$

الاحتياجات الخزينة الأساسية وتتمثل في :

سيولة الخزينة الخارجة للأنشطة التشغيلية	192 634 253.08
+ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	+ 4 459 869.63
+النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية	+ 0
+الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	+ 0
	= **197094122,71**

وتبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الخزينة و ما توفره منها وهنا نجد أن سيولة الخزينة بسنة 2010 كانت لا تغطي كل احتياجات الخزينة حيث كانت تمثل 2.39 – وأما في عام 2011 نلاحظ أنها ارتفعت وأصبحت تغطي 0.19 من احتياجات الخزينة أي أن هذه النسبة تحسنت وذلك راجع ألي انعدام نشاط الاستثماري للمؤسسة.

III -2-1-2- مؤشر الخزينة التشغيلية :

❖ بالنسبة لسنة 2010:

$$\frac{\text{سيولة الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}} = \frac{-263\ 380\ 243.88}{4207085,07} = -62.06$$

هامش الربح الإجمالي = 145193755- 127361275.49 = 17832479,51

صافي الدخل = هامش الربح الإجمالي - أعباء تشغيلية أخرى.

صافي الدخل = 17 832 479.51 - 13 625 394.44=4207085,07

❖ بالنسبة لسنة 2011:

$$\frac{\text{سيولة الخزينة من الانشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}} = \frac{37561360,80}{9928282,92} = 3,78$$

هامش الربح الإجمالي = 190297537,00- 152779678,33 =37517858,67

صافي الدخل = هامش الربح الإجمالي - أعباء تشغيلية أخرى.

صافي الدخل = 37517858,67 - 27589575,75 =9928282,92

ويبين هذا المؤشر بيان نسبة الأرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق.وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد في مصداقية جدول حساب النتائج المحددة على أساس الاستحقاق وهذا ما نلاحظ حيث كانت هذه النسبة في 2010 تمثل 62.06- وارتفعت إلي 3.78 في عام 2011 وبالتالي مصداقية هذا الجدول قد تحسنت.

III -2-1-3- العائد على الموجودات من سيولة الخزينة التشغيلية:

❖ بالنسبة لسنة 2010:

$$\frac{\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{-263\ 380\ 243.88}{76\ 229\ 855.79} = -3,45$$

❖ بالنسبة لسنة 2011:

$$\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية} / \text{مجموع الموجودات} = 37561360,80 / 92820190,28 = 0,404$$

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد سيولة الخزينة التشغيلية أي أن مساهمة الموجودات في توليد **الخزينة** قد ارتفع من 3.45- سنة 2010 إلي 4.04 سنة 2011.

III -2-1-4- العائد على المبيعات من سيولة الخزينة التشغيلية:

- بالنسبة لسنة 2010:

$$\text{سيولة الخزينة التشغيلية} / \text{صافي المبيعات} = -263\,380\,243.88 / 145193755 = -1.81$$

- بالنسبة

$$\text{سيولة الخزينة التشغيلية} / \text{صافي المبيعات} = 37561360,80 / 190\,297\,537,00 = 0,197$$

وتوضح سيل النقدية، على اعتبار أن صافي المبيعات تؤخذ من جدول حسابات النتائج أي باستعمال مبدأ الاستحقاق ومنه فان هذه السياسة التي تتبعها المؤسسة ناجحة إذ إن هذه النسبة ارتفع لتصل إلي 0.197 سنة 2011.

III -2-1-5-نسبة تغطية فوائد الديون:

- بالنسبة لسنة 2010:

$$\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية} / \text{صافي الديون} = -263\,380\,243.88 / 2\,076 = -126869,1$$

- بالنسبة

$$\text{صافي سيولة الخزينة التشغيلية} / \text{صافي الديون} = 37561360,80 / 187220,00 = 200,63$$

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية سيولة الخزينة لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة وفي هذه الحالة نجد أن المؤسسة في عام 2010 لم تستطيع تغطية فوائد ديونها بشكل جيد ولكن نلاحظ أنها في العام الموالي قد رفعت من قدرتها علي تغطية فوائد ديونها إذ أصبح بإمكانها تغطية فوائد الديون 200 مرة ذلك أن المؤسسة ليست عليها ديون فوائدها بسيطة كما أن معاملات المؤسسة أكثرها نقدية فهي تنتج فرينه والنخالة وتبيعها نقدا لأصحاب المخابز ومربي المواشي وبتالي ليست لها صعوبات في التمويل.

التقرير حول وضعية المؤسسة:

من خلال الدراسة المحاسبية لهذه المؤسسة سجلنا جملة من الملاحظات من بينها:

- سيولة الخزينة من أنشطة التمويل سالبة مما أثرت سلبا على المركز المالي للمؤسسة ولو كانت معدومة كان ذلك أفضل بكثير بحيث أنها تستطيع أن تغطى العجز الذي تعانيه.
- تحسن قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات الخزينة حيث أصبحت 0.19 وهي مع ذلك تبقي غير كافية.
- أما بيان نسبة الأرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق فإن المؤشر يبين أن جدول سيولة الخزينة المحدد على أساس الاستحقاق ذات مصداقية عالية، بحيث أن صافي الدخل قريب من سيولة الخزينة التشغيلية.
- أما نسبة تغطية فوائد الديون فهي 200.63 مرة وعلى الرغم من أن هذه النسبة مرتفعة غير أنها غير سليمة على اعتبار أن المؤسسة لا تقترض وبتالي فنسبة فوائد الديون منخفضة جدا.

وبشكل عام من خلال عملية الفحص التي قمنا بها نقول أن المؤسسة بها مجموعة من نقاط القوة مثل نسبة الأرباح الخزينة من أصل صافي الأرباح السنوية لابد من تعزيزها ونقاط ضعف مثل سيولة الخزينة من الأنشطة التمويلية لابد من معالجتها.

الخلاصة:

ومن خلال التحليل والدراسة يمكننا الإجابة على تساءل مهم وهو من أين أتت سيولة الخزينة خلال الفترة؟ وجدنا أن سيولة الخزينة المتولدة من النشاط التشغيلي ايجابي ويمثل496,75 % وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على النشاط الأساسي وهو التشغيلي في تحصي سيولة الخزينة ، أما السبب الذي أدى إلى

أن النسبة تكون أعلى من 100 % وهذا يعود لكون سيولة الخزينة المتولدة من التمويل سلبية 396,75%- ، أما النقدية المتولدة من الاستثمار فهي معدومة .

كما يمكن استخدام تحليل جداول سيولة الخزينة من خلال الجانب التشغيلي وجدنا أن الخزينة قامت بتغطية 19 % من احتياجات الخزينة، كما يمكننا من معرفة أهمية الأرباح الخزينة من صافي الأرباح السنوية، وتبين قدرة الموجودات على توليد سيولة الخزينة التشغيلية، و مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل سيولة الخزينة .

وتستعمل جداول سيولة الخزينة للحكم في المجالات استخدمت الخزينة ومن خلال قائمتين نستنتج ماهية التغيرات الطارئة في رصيد الخزينة خلال الفترة.

الخاتمة:

إن الاهتمام بالأرباح المعلنة في قائمة الدخل وعدم الحديث عن سيولة الخزينة وقدرة المؤسسة على الاستمرار في خلق هذه سيولات من أنشطتها الرئيسة بالذات. ومع قبول الاهتمام برقم الأرباح لابد من التسليم بقدرة الإدارة على التلاعب به عن طريق العديد من أساليب إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وقد يغالى فيه بعمليات البيع بالأجل أو عمليات بيع وهمية -إذا لم يتم اكتشافها – أو رسملة العديد من المصروفات والفوائد. لاشك أنه من المهم أن تحقق المؤسسة أرباحا، لكن درجة هذه الأهمية تختلف من مدير إلى موظف في المؤسسة، إلى مساهم أو مقرض، وإذا كانت الإدارة تهتم برقم الأرباح لارتباطه بهيكل المكافآت، فإن القضية تختلف بالنسبة إلى الشرائح الأخرى. فالمهم ليس أن تحقق أرباحا وتعلن عنها فحسب، بل في قدرتك على أن توزعها، ولن تستطيع توزيعها إلا إذا حققت سيولة الخزينة كافية، في الشركات المساهمة تعتبر الأرباح المتراكمة غير الموزعة مؤشرا غير جيد على قدرة الإدارة على خلق النقد الكافي لتوزيع مثل هذه الأرباح.

قد تقوم المؤسسة ببيع أحد أصولها لتحقيق سيولة الخزينة لمواجهة التزامات آنية لكن المهم أن تكون سيولة الخزينة دائمة وهذا لن يتحقق إلا من العمليات الأساسية للمؤسسة، فالمقياس الحقيقي سيولة ليس بيع الأصول أو الحصول على قروض إنما في القدرة على تحويل مخزون المؤسسة (ومخزون خدمات الأصول) إلى سيولة الخزينة ، فجدول سيولة الخزينة تقدم معلومات عن هذا التشريح.عندما تواجه المؤسسة قرارات توسعية و ترغب في الاقتراض لمواجهة مثل هذه المشاريع تواجه عادة أسئلة عنيفة حول القدرة على دفع الأقساط المستحقة في الأوقات المناسبة. فإذا أظهرت قوائمها المالية تضخما في رقم الأرباح المحتجزة مع عدم القدرة على خلق النقد لتوزيع جزء منها ولفترات طويلة فإن البنك المقرض سوف يفرض تكاليف كبيرة على المؤسسة لإقراضها، لأن عجز المؤسسة عن دفع مستحقات الشركاء على شكل توزيعات أرباح قد يشير إلى عدم قدرتها على دفع مستحقات البنك أو على الأقل سوف تواجه قرارات صعبة في إدارة سيولة. و للتغلب على هذه الإشكالية تقوم بعض المؤسسات بالتخلص من رقم الأرباح المحتجزة عن طريق توزيع منح على شكل أسهم- رسملة الأرباح - بدلا من توزيع الأرباح نقدا وذلك لتخفيف وطأة تراكم الأرباح وإخفاء عدم القدرة على التوزيع النقدي ولتقنع الشركاء المحتملين بعدم وجود مشاكل كبيرة في إدارة سيولة . المشكلة أن هذا المنح قد يؤثر في التوزيعات المستقبلية فيشكل عامل ضغط كبيرا على ربحية السهم -لازدياد عدد الأسهم المستحقة للتوزيعات- وإذا أخذنا في الحسبان عدم قدرة المؤسسة على خلق سيولة لتوزيع أرباح فإن منح أسهم مجانية مؤشر غير جيد ولا معنى لارتفاع أسعار الشركات التي تعلن عن مثل هذه الخطوة في المدى البعيد على الأقل -. الأخطر ليس مجرد عدم قدرة السوق على قراءة وفهم جدول سيولة الخزينة بل إن تجهل المؤسسات نفسها أهمية هذا الجدول. أن جدول سيولة الخزينة تعد بمثابة بوصلة أعمال المؤسسة التي تحدد اتجاهاتها. قد تقع إدارة المؤسسة فريسة سهلة لمشكلة فقدان الرؤية فبدلا من أن تكون شركة زراعية مثلا فإنها توجه معظم سيولتها إلى عمليات استثمارية في سوق الأسهم كعامل جذاب ومربح لاستغلال السيولة المتاحة وهي بذلك تتحول من شركة زراعة إلى مؤسسة مالية. إن فقدان البوصلة يعد مؤشرا خطيرا حول مدى إنتاجية الأصول وصدق تقييمها المعلن في الكشوف المالية.

نتائج اختبار الفرضيات:لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى ما يلي.

بالنسبة للفرضية الأولى: إن من أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي هو انفتاحها علي اقتصاد السوق الذي دفع بالجزائر إلي إجراء إصلاحات علي المخطط الوطني المحاسبي ونتج عنها تبني نظام يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

بالنسبة للفرضية الثانية: لا يمكن الاستغناء علي جدول سيولة الخزينة فهو يمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد السيولة والقدرة على توزيع الأرباح والقدرة على تجديد

الاستثمارات، وتعد من أصدق القوائم لأنه لا يدخل في إعدادها الجانب الشخصي عكس قائمة الدخل و الميزانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا بأن إعداد جدول سيولة الخزينة ممكن تجسيده في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحليلها باستخدام النسب.

الاستنتاجات:

إن المحاسبة هي نتاج البيئة التي تعيش فيها ، فهي تتأثر بما حولها ولهذا فالتطور كان في اتجاهين، الأول هو تطور في النظرية وهذا نلمسه مع البدايات العلمية مع باشيولي وصولا إلى المحاسبة الاجتماعية، أما الاتجاه الثاني فيظهر من خلال تأثر المحاسبة بالعلوم الأخرى واكتسابها لمهارات علمية تقنية باستخدام الرياضيات والإحصاء وبحوث العمليات خاصة مع التطورات التي عرفته محاسبة التكاليف.

كما يمكن استنتاج شيء آخر هو التطور الذي حدث في شكل ومضمون ونوع القوائم المالية، فمع البدايات الأولى للمحاسبة كانت الميزانية هي التي تعبر عن الوضع المالي أو المركز المالي إلى أن ظهرت أهمية قائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم كفاءة الإدارة واستثمار الأموال الموكلة إليها. ونتيجة لذلك أصبحت الميزانية في درجة أقل من حيث الأهمية وتحدد دورها في مجرد الكشف عن الأرصدة المتبقية وأصبحت حلقة وصل بين قائمة الدخل لفترات متعاقبة .

إلا أن كلا من الميزانية وقائمة الدخل يتم إعدادهما في ظل مبدأ الاستحقاق –الذي لا يمكن التخلي عنه- مما يجعلهما يعبران عن الوضعية المالية لا غير، غير أن الوضعية سيولة للمؤسسة مهم أيضا من أجل تحديث استثماراتها وتوزيع الأرباح على المساهمين مما حول الاهتمام إلى جدول سيولة الخزينة وأصبح اهتمام مستخدمي القوائم المالية ليس فقط مقابلة التكاليف مع الإيرادات بل تعداه إلى مقابلة سيولة الخزينة الداخلة مع الخارجة ، مما أعطى بعدا أخر للقوائم المالية، وهنا تظهر أهمية الاعتماد جدول سيولة الخزينة حيث توفر معلومات ومستخدمي القوائم المالية على درجة السيولة التي تعتمدها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطرة التي تصاحب سيولتها ومدى قدرتها على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها ، وقدرتها على توليد السيولة .كما أن المؤشر الحقيقي للربح ليس الربح المتولد من قائمة الدخل إذ قد تحقق المؤسسة أرباح ومع ذلك يكون لديها سيولة الخزينة سالبة وهذا يؤدي بالمؤسسة لمواجهة صعوبات مالية تؤثر على التزاماتها النقدية.

كما أن جدول سيولة الخزينة تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى، فقائمة الدخل مثلا يدخل في إعدادها الحكم الشخصي في كثير من الأحيان، والأرباح المتولدة عنها مقاسه على أساس الاستحقاق. وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

- جدول سيولة الخزينة ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما.

- جدول سيولة الخزينة ليست عرضة لتحريف الداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.

- الإفصاح عن معلومات جدول سيولة الخزينة يستخدم لدلالة على جودة معلومات الأرباح، كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

التوصيات والاقتراحات:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة يمكن تجسيده ويبقى على مستخدمي هذه القوائم بذل مجهود في فهما وتحليلها واستخدامها.
- السعي إلي تبني معايير محاسبية جديدة إلي جانب تلك التي تم اعتمادها والعمل علي تكيف مع المتغيرات الحديثة.

آفاق الدراسة:

لقد سبق وأن خاض أساتذتنا غمار الدراسة في هذا المجال(المعايير المحاسبية الدولية) مثل الأستاذ عقاري مصطفي من خلال أطروحة الدكتوراه حول تحسين المخطط المحاسبي الوطني ولقد قمت بمحاولة متواضعة بتطبيق المعيار السابع جدول سيولة الخزينة على مؤسسة اقتصادية، وتبين لي أن كل المعايير جديرة بالدراسة والبحث مثل معيار الزراعة نظرا لعدم انتشار المحاسبة الزراعة وما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني، كذلك الأمر بالنسبة للمعايير أو التقارير المالية التي تتطرق للبنوك وما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني.

المراجع باللغة العربية:

ا- الكتب:

❖ **الكتب عربية المنشأ:**

1. أحمد رجب دورة تدريبية بالقاهرة حول معايير المحاسبة الدولية، اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب 25 ماي 2008.
2. أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية الدار الجامعية مصر 2000.
3. ثناء القباني ، المحاسبة الدولية ، الدار الجامعة الإبراهيمية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.
4. خالد جمال الجعارات. معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
5. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاها، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى،2000.
6. شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2008.
7. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1999 .
8. عبد الرزاق الشحادة، إبراهيم فتوح، المحاسبة المتوسطة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 2008، ص33 .
9. كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الحديث .الإسكندرية. 2006.
10. محمد جاموس، مجلة دمشق العربية المجلد الأول. العدد الأول، 1999.
11. محمد مطر ، موسى السويطي، التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية(في مجلات القياس والعرض والإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008.
12. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، (الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط4، 2007.
13. مفيد عبد اللاوي ، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF (المحاسبية المالية ، الإطار التصويري) ، الطبعة الأولى ، مزوار للطباعة و النشر و التوزيع الوادي ، الجزائر، 2008
14. يوسف قريشي و اليأس بن ساسي، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، الأردن، دار وائل ، 2006.

❖ **الكتب المترجمة:**

15. دونالد كيسو،جيري وجانت،تعريب أحمد حجاج: المحاسبة المتوسطة. ج 1. دار المريخ للنشر.المملكة العربية السعودية. 1995.

ب-دوريات:

16.كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، بجامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، العدد السادس ، السداسي الأول ، 2009 .

ج-الملتقيات:

17.شوقي جباري ، احمد طرطار، الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية ورقة بحث ضمن فعاليات الملتقي الوطني:معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ،جامعة سوق الاهراس ،26/25ماي 2010.

د-رسائل ومذكرات:

18.سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.

19.سوزان درغام، ماهر موسى درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعايير الدولي رقم 7، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2008.

20.شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة، ماجستير في العلوم التسيير جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2009.

ه-مراسيم و قوانين:

21.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 ، القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428ه الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م ، المادة 03 .

22.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد27 ، الصادر في 22جمادي الأول 1429ه، الموافق ل28ماي 2008، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 20 جمادي الأول 1429ه ، الموافق ل 26 ماي 2008 ، المادة 03 .

23.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية قرار، العدد 19 ، الصادر يوم الأربعاء 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25مارس2009م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429الموافق ل26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع باللغة الأجنبية:

A. Les ouvrages:

1. AICPA, APB opinion N°95, Reporting changes in Financial /Position, 1981.
2. Christian et Mireille ZAMBOTTO, Gestion Financière, paris, Dunid, 1999
3. FASB, SFAS, N°95 Statement of cash flow, FASB, 1987
4. Gérand MELYON, Gestion Financière, paris : Bréal, 1999
5. jean Barreau et Jacqueline DELAHAYE, Gestion Financière : manuel et applications, paris, Dunod , 2001
6. Pierre chvuin Equivalents de Trésorerie et tableau des flux de Trésorier

2006 .Décembre .

B. Les sites web:

7. http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t . تم التحميل بتاريخ 2011/08/18.
8. http://ww .lmd-batna.hooxs.com. تم التحميل بتاريخ 2011/08/26 .

الملحق رقم :01

ميزانية
السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	إجمالي n	إهتلاك رصيدn	صافي n	صافي (n-1)
أصول غير جارية فارق الشراء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة علي الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم :02

ميزانية
السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	(N - 1)
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخري / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوى الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية **موردون وحسابات ملحقة** ضرائب ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم غير الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم :03

حساب النتائج
حسب الوظيفة
الفترة من .....إلى .....

	ملاحظة	N	(N-1)
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجب علي النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع للمدمج (1)			
منها حصة ذوى الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم: 04

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من .....إلى .....

	ملاحظة	N	(N-1)
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال(2-1)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

(1) لاستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم:05

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى .....

	ملاحظة	N	(N-1)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(ا)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف علي السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(ا+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			

أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم:06

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غيرا لمباشرة)

الفترة من.....إلى .....

	ملاحظة	N	(N-1)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (ا+ب+ج)			

أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

الملحق رقم :07

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر n-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح آو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n- 1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح آو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة						

زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n						

الملحق رقم:08

نماذج جداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات و أصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	إهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	إهتلاكات مجمعة في أخر السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في أخر السنة

		المالية		المالية		المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية						

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

فروع وكيانات مشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	و منها رأس المال	قسط رأس المال المختار	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض و التسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المختارة
الفروع الكيان ا الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	الملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة

		المالية			المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات و الوجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات و الوجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزعات					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة و الديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام علي الأقل	مدة أكثر من عام و 5 أعوام علي الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الإقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

المؤسسة: مجمع عبيدي السنة المالية:2011/01/01

النشاط: صناعة الطحين إلي 2011/12/31

العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة

ميزانية الوحدة: دينار الجزائري

الأصل	إجمالي	إهتلاك رصيد	صافي	صافي2010
أصول غير جارية				
فارق الشراء				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراض				
مبان	14415803.7	1272446.67	13143357.03	11287833.33
تثبيتات عينية أخرى	38868903.0	37855465.83	1013437.17	483741.71
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
مجموع الأصل غير الجاري	**53284706.70**	**39127912.50**	**14156794.20**	**16271575.04**
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	83132.50		83132.50	285945.00
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	39538581.40		39538581.40	44055316.67
المدينون الآخرون	26881732.18		26881732.18	10100000.00
الضرائب وما شابهها	336549.00		336549.00	1282608.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	11823401.00		11823401.00	4234411.08
مجموع الأصول الجارية	**78663396.08**		**78663396.08**	**59958280.75**
المجموع العام للأصول	**131948102.78**	**39127912.50**	**92820190.28**	**76229855.79**

المؤسسة: مجمع عبيدي
النشاط: صناعة الطحين
العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة

السنة المالية:2011/01/01
إلي 2011/12/31

ميزانية

الوحدة: دينار الجزائري

الخصوم	ملاحظة	2011	2010
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		21414000.00	12414000.00
رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1))		4098471.43	2124388.43
رؤوس أموال خاصة أخري / ترحيل من جديد		10568359.07	8443970.64
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوى الأقلية (1)			
المجموع (1)		**27080830.50**	**22982359.07**
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		9572769.33	7139349.49
ضرائب		941195.00	85438.00
ديون أخرى		45230760.20	6050703.10
خزينة سلبية		9994635.25	39972006.13
مجموع الخصوم غير الجارية(3)		**65739359.78**	**53247496.72**
مجموع عام للخصوم		**92820190.28**	**76229855.7**

المؤسسة: مجمع عبيدي
النشاط: صناعة الطحين
العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة

السنة المالية:2011/01/01
إلي 2011/12/31

حساب النتائج (حسب الطبيعة) الوحدة: دينار الجزائري

	2011	2010
رقم الأعمال	190297537	145193755
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال	183300	72160
1- إنتاج السنة المالية	**190480837**	**14526515**
المشتريات المستهلكة	162106176.78	125099083.09
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	5570012.13	2991393.40
2- استهلاك السنة المالية	**167676188.91**	**128090476.49**
3-القيمة المضافة للاستغلال(2-1)	**22804648.09**	**17175438.51**
أعباء المستخدمين	6472332.45	6126475.26
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	1816928	2372114.20
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	**14515387.64**	**8676849.05**
المنتجات العملياتية الأخرى	429612.24	2532442.95
الأعباء العملياتية الأخرى	187220	2076
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	4216584.54	4452054.58
استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات		
5-النتيجة العملياتية	**10541195.34**	**6755161.42**
المنتجات المالية		
الأعباء المالية	4050032.50	2959239.75
6- النتيجة المالية	**-4050032.50**	**-2959239.75**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	**6491162.84**	**3795921.67**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	190910449.24	147798357.95
مجموع أعباء الأنشطة العادية	184419286.40	144002436.28
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**6491162.84**	**3795921.67**
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها)		
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)	2392691.41	1671533.24
9- النتيجة غير العادية	**-2392691.41**	**-1671533.24**
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	**4098471.43**	**2124388.43**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)	**4098471.43**	**2124388.43**
ومنها حصة الأقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

المؤسسة: مجمع عبيدي السنة المالية:2011/01/01

النشاط: صناعة الطحين إلي 2011/12/31

العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة حساب النتائج (حسب الوظيفة) الوحدة: دينار الجزائري

	2011	2010
رقم الأعمال	190297537	145193755
كلفة المبيعات	152779678.33	127361275.49
هامش الربح الإجمالي	37517858.67	1783247.51
منتجات أخرى عملياتية	612912.24	2604602.95
التكاليف التجارية		
الأعباء الإدارية		
أعباء أخرى عملياتية	27589575.57	13625394.44
النتيجة العملياتية	**10541195.34**	**6755161.42**
منتجات مالية		
أعباء مالية	4050032.50	2959239.75
النتيجة العادية قبل الضريبة	**6491162.84**	**3795921.67**
الضرائب الواجب علي النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية(التغيرات)		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**6491162.84**	**3795921.67**
الأعباء غير العادية	2392691.41	1671533.24
المنتجات غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية	**4098471.43**	**2124388.43**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)		
النتيجة الصافية للمجموع للمدمج (1)	**4098471.43**	**2124388.43**
منها حصة ذوى الأقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

المؤسسة: مجمع عبيدي
السنة المالية:2011/01/01
النشاط: صناعة الطحين
إلي 2011/12/31
العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الوحدة: دينار الجزائري

	2011	2010
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	198054862.51	-151591693.65
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	192634253.08	72866455.11
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	4459869.63	37346929.69
الضرائب عن النتائج المدفوعة	1582679	1575165.43

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**-621939.20**	**-263380243.88**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(ا)	**37561360.80**	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		30392654.01
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)		-30392654.01
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض	100000000	95000000
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	130000000	28963415.84
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(ج)	**-30000000**	**-123963415.84**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف علي السيولات و شبه السيولات	7561360.80	
تغير أموال الخزينة في الفترة(ا+ب+ج)		
أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية	35737595.05	
أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية	1828765.75	-35737595,05
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	37566360.80	
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

المؤسسة: مجمع عبيدي السنة المالية:2011/01/01

النشاط: صناعة الطحين إلي 2011/12/31

العنوان:طريق سدراتة – بلخير قالمة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الوحدة: دينار الجزائري

	2011	2010
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	4098471.43	
تصحيحات من اجل :		
- الاهتلاكات و الأرصدة	4216584.54	
- تغير الضرائب المؤجلة		
- تغير المخزونات	-202812.50	
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى	12264996.91	

- تغير الموردون والديون الأخرى	41613476.94	
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (ا)	61990717.32	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل** الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي		
إصدار قروض	100000000	
تسديد قروض	-130000000	
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)	230000000	
تغير أموال الخزينة للفترة (ا+ب+ج)	291990717.32	
أموال الخزينة عند الافتتاح	-35737595.05	
أموال الخزينة عند الإقفال	1828765.75	
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)		
تغير أموال الخزينة	258081888.02	